



www.
www.
www.
www.

Ghaemiyeh

.com
.org
.net
.ir



الإفق أو إلافق

في مسألة الهلال

نشر ببرهان الدين بن سعيد الأستاذ

أبو الحسن العطبي المتنبوي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الافق او الافق

كاتب:

آيت الله شیخ حسینعلی منتظری

نشرت فی الطباعة:

سايه

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٨	الافق او الافق
٨	اشاره
٨	[كلام الشرائع في رؤيه الهلال]
٨	تمهيد افني تقييد بعض الأحكام بعض الأزمنه و الظروف]
١٠	محط البحث [هل يكفي رؤيه الهلال في قطر من الأقطار لسائر الأقطار]
١٠	[صور المسأله]
١٠	اشاره
١٠	الصوره الأولى: إذا كانت رؤيه الهلال خارج البلد و في حواليه القريبه
١٢	الصوره الثانية: إذا كانت رؤيه الهلال في إحدى البلاد المتبعده
١٢	[آقوال العلماء في كفايه الافق المتبعده]
١٢	اشاره
١٢	القول الأول: عدم الكفايه
١٦	القول الثاني: ثبوت حكم الرؤيه لسائر البلاد و على جميع المسلمين
١٨	القول الثالث: التفصيل بين رؤيه الهلال في البلاد الشرتية
٢١	أدله الآقوال
٢١	اشاره
٢٢	الناحية الأولى: ما تفيده قواعد علم الهيئة
٢٢	اشاره
٢٢	الوجه الأول: أن الأرض مسطحة؛ فإذا رؤى الهلال في بعض البلاد عرفنا أن المانع في غيره شيء عارض
٢٢	اشاره
٢٦	[دلائل اختلاف البلاد في المغارب و المطالع]
٢٦	اشاره
٢٦	الأول: إن علماء الهيئة فرضوا للكره الأرضيه خطّا وهميا بين القطبين؛

٢٧	الثاني: إنّ البلاد الواقعه على خط طولى واحد و خطوط عرضيه متقاربه يكون مشرقاها و مغربها واحدا.
٢٨	الثالث: هناك بعض العوامل تكون مؤثرة في إمكان رؤيه الهلال في بعض المناطق دون بعض،
٢٩	الرابع: قد يتعارض الاختلاف العرضي مع الطولى،
٣٠	الوجه الثاني: ما ذكره في المنتهي بقوله:
٣١	الوجه الثالث: ما ذكره المحقق الخوئي رحمه الله
٣٦	[الحالات المختلفة للقمر بالنسبة إلى أهل الأرض]
٣٦	اشاره
٣٦	١- «المحاق»
٣٦	٢- «الهلال»
٣٦	٣- «التربع الأول»
٣٧	٤- «البدر»
٣٧	٥- «التربع الثاني»
٣٧	٦- ثم يستمر نقصان السطح المستنير شيئا فشيئا حتى لا يرى منه إلا الهلال.
٣٨	[بحثنا في مسألة الهلال بحث شرعى لا بحث طبيعى أو رياضى]
٣٩	الناحية الثانية: ما تقيده الأدلة الفقهية
٣٩	استدل القائلون بكفایه الرؤیه في منطقه لسائر المناطق بعده وجوه فقهیه،
٣٩	اشاره
٣٩	الوجه الأول: نصوص البيته الواردہ في رؤیه الهلال ليوم الشک
٤٣	الوجه الثاني: إطلاق بعض النصوص الخاصه،
٤٧	الوجه الثالث: الخبر الوارد في شأن الحساب و المنجمين،
٥١	الوجه الرابع: ما رواه الكليني عن عده من أصحابنا،
٥٢	الوجه الخامس: ما ورد في دعاء صلاه يوم العيد من قوله عليه السلام:
٥٣	الوجه السادس: بعض الوجوه الاستحسانية؛
٥٤	أدله مقاله المشهور
٥٤	[البلاد المتبعاده تختلف في الرؤیه باختلاف المطالع]
٥٥	[الأخبار الداله على ثبوت الشهر و هي على طائف]

٥٥ اشاره
٥٥ الطائفه الأولى: الروايات التي تكون مطلقه و لا تكون مختصه برؤيه المكلف نفسه;
٥٧ الطائفه الثانيه: الروايات التي ظاهرها التوجّه إلى رؤيه المكلف خاصه دون غيره;
٥٩ الطائفه الثالثه: الأخبار التي تؤكّد سعه دائره الرؤيه و تلغى الخصوصيه الشخصيه
٦١ [الجمع بين الطوائف الثلاث]
٦٦ فروع المسأله
٧١ تفصيل الفروع و أحكامها -
٧١ اشاره
٧١ الفرع الأول: لو أصبح في بلده الغربين معيضا، فسارت سفينته أو طائرته قبل الزوال إلى بلده بعيده شرقية،
٧٣ الفرع الثاني: عكس ذلك، بأن سافر من البلد الشرقي الذي لم ير فيه هلال شوال إلى البلد الغربي
٧٣ الفرع الثالث: لو رأى هلال شهر رمضان في بلد غربي كإسلامبول مثلا،.....
٧٤ الفرع الرابع: عكس الفرع السابق؛
٧٦ الفرع الخامس: لو رأى هلال شهر الصيام في بلده كإسلامبول ثم سافر صائما إلى موضع آخر بعيد
٧٧ جمله فروع آخر
٧٨ تتمه: في رؤيه الهلال بالأدوات
٨٢ فهرس أهم مصادر التحقيق
٩٠ تعريف مركز

اشاره

نام کتاب: الافق او الافق

موضوع: فقه استدلالي

نويسنده: نجف آبادی، حسين على منتظری

تاریخ وفات مؤلف: ۱۴۳۱ هـ ق

زبان: عربی

قطع: وزیری

تعداد جلد: ۱

تاریخ نشر: سایه هـ ق

نوبت چاپ: اول

مکان چاپ: قم - ایران

[**كلام الشرائع في رؤيه الهلال**]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * □

قال المحقق الحلی رحمه الله:

«و إذا رؤى [الهلال] في البلاد المتقاربه كالكوفه و بغداد، وجب الصوم على ساكنيهما أجمع، دون المتباعدة كالعراق و خراسان؛ بل، يلزم حيث رؤى» «١». □

تمهید [في تقييد بعض الأحكام ببعض الأزمنه والظروف]

لا إشكال ولا شك في أن الإسلام قد جعل كثيرا من أحكامه و تكاليفه على موضوعات مقيده بعض الأزمنه و الظروف بحيث لا يكون المكلف مختارا في إتيانها في أي زمان شاء؛ و من جمله ذلك ما يكون ظرفه بعض الشهور القمرية بدوا أو ختما أو من البدو إلى الختم أو بعض الأيام الواقعه فيه؛ فمثلا قال الله تعالى في تحديد ظرف الصوم: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمِّمْهُ «٢» و قال في الحج: الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ... «٣» و على هذا فللشهور القمرية و أهلتها موقعه خاصه في دائره

(١)- شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٨١.

(٢)- البقرة (٢): ١٨٥.

(٣)- البقرة (٢): ١٩٧.

الأفق أو الأفاق، ص: ٨

امثال التكاليف و العادات الموقّته كالصيام و الزكاه و الحجّ، كما أنها كذلك بالنسبة إلى محل ديون الناس و عدد نسائهم و سائر أمورهم العاديّه؛ فقد ورد في الخبر: «أنّ معاذ بن جبل سأله النبي صلّى الله عليه و آله و سلم، ما بال الهلال يبدو دقيقا كالخيط ثمّ يزيد حتى يستوى ثمّ لا يزال ينقص حتّى يعود كما بدأ، فنزلت:

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَهِ قُلْ هَيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَ الْحَجَّ ... «١» «٢» و أيضا قال الله تعالى: هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَ الْقَمَرَ نُورًا وَ قَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السَّنِينَ وَ الْحِسَابَ ... «٣».

و المعتبر في تعرّف أوائل الشهور أصاله هو الأهلّه دون العدد على ما يذهب إليه قوم من شذاذ

ال المسلمين «٤»، فقد ورد في الخبر: «إذا صمت لرؤيته وأفطرت لرؤيته فقد أكملت صيام شهر رمضان» «٥».

و الشهر القمري قد يكون كاملاً يتكون من ثلاثة أيام وقد يكون ناقصاً يتكون من تسعة وعشرين يوماً، ولا يكون ثمانيه وعشرين ولا واحداً وثلاثين يوماً بحال من الأحوال.

(١) - الْبَقْرُ (٢) : ١٨٩

(٢)- بحار الأنوار، كتاب السماء و العالم، ج ٥٥، ص ١١٨؛ و راجع لنحوه: مجمع البيان، المجلد الأول، الجزء الثاني، ص ٢٨٣.

(٣) - بونس (١٠) : (٥)

(٤)- راجع: تهذيب الأحكام، ج ٤، صص ١٥٤ و ١٥٥؛ ملاد الأخيار، ج ٦، صص ٤٤٨ و ٤٤٩؛ بحار الأنوار، ج ٥٥، ص ٣٧٥.

(٥) - مستدرک الوسائل، الباب ٤ من أبواب أحكام شهر رمضان، ح ١٣، ج ٧، ص ٤١٠.

الأفق أو الأفاق، ص: ٩

مخطّ البحث [هل يكفي دُوّنه العلال في قطر من الأقطار، لسانه الأقطار]

و السؤال هنا هو أنه لو ثبتت رؤيه هلال شهر من الشهور في قطر من الأقطار، فهل يكفي ذلك لسائر الأقطار أيضاً و يجب عليهم العمل بالتكاليف الواردة في ذلك الشهر، أو لا يكفي، إلّا للقطر الذي رؤى فيه الهلال؟

[صو، المسألہ]

اشارة

فتقول: إنّه قد بحث الأعلام عن المسألة المذكورة في ضمن صور متعدّدة، و لكنّا نجمعها في الصورتين التاليتين، و هما:

الصورة الأولى: إذا كانت رؤيه الهلال خارج المندب في حوالته القريبة

أو في إحدى البلاد المتقاربة التي كانت متتحدة معه في الأفق «١» من دون اختلاف من حيث المطالع كالكوفة و بغداد، ففي هذه الصوره تكفي الرؤيه

(١) - الأفق و الأفق، جمعه آفاق: الناحيَة، و له في اصطلاح أهل الهيئَة معنيان: الأوَّل: الأفق الْحَقِيقِيُّ، و هو محيط الدائِرَة العظيمَة التي تنصُف كره الأرض بتصفيَن متساوٍ بين بحث بعْد الخط القائم المارِ على رَعُوس أهلِ كَاٌنَاحِةٍ على مركز هذه الدائِرَة. و

الثاني: الأفق المُحلّى، و هو العَذْى يراد به هنا، و هو أكْبَر دائِرَه صغيره على سطح الأرض يراها أهل كُلّ ناحيَه موازيَه للدائِرَه العظيمَه، و على هذا أَنَّ من يقف على سطح الأرض في صحراء مثلاً- يرى من الجهات الأربع اتصال السماء بالأرض، فهذا المقدار من السماء الَّذِي يراه الرَّائي متصلًا بالأرض هو المسمى بالأفق المُحلّى، و قيل: إنَّ الأفق في كُلّ منطقه من مناطق الأرض هو المَحَلُّ الَّذِي تطلع و تغرب فيه الشمس و القمر و سائر النجوم؛ قال في المعجم الوسيط، ج ١، ص ٢١ في معناه: «خطٌ دائِرِيٌّ يرى فيه المشاهد السماء كأنَّها ملتقيَه بالأرض، و يبدو متعرِّجاً على اليابس، و مكوَّناً دائِرَه كاملَه على الماء».

الأفق أو الآفاق، ص: ١٠

المذكوره لذاك البلد أيضًا و إن لم ير الهلال فيه لجهه من الجهات كالغيم و غلظه الأَبْخَرِه و كدره الهواء و نحوها، و لا يعتبر أن تكون الرؤيه في نفس ذاك البلد، من دون خلاف ولا- إشكال في ذلك، كما في الجوواهر «١»، بل عليه الإجماع كما في المستند «٢»، بل عليه

جمهور فقهاء العاّمه، وإن قال بعض الشافعية منهم في تحديد مسافة البلدين المتقاربين: إنّه لا بدّ من ملاحظة الفرق بين البلد القريب والبعيد بحسب مسافة القصر، فإذا كان بينهما أقلّ من مسافة أربعه وعشرين فرسخاً فهما قريبان و إلاّ فلا»^(٣).

أجل، روى عن عكرمة أنه قال: «لكل أهل بلد رؤيتهم» وهو مذهب القاسم و سالم و إسحاق بن راهويه ^(٤). و ظاهر كلامهم عدم الفرق بين البلاد المتقاربة و المتباعدة.

و الدليل على ما قلناه، مضافا إلى ما مرّ من عدم الخلاف أو الإجماع و مضافا إلى الملازمـة بينهما بسبب اتحاد أفقـهما، هو إطلاق الروايات الآتـيه، بل في بعضـها التصرـح بذلك.

قال في كشف الغطاء: «متى ثبت الحكم في مكان بثبوت الهلال، تمشي منه إلى الأماكن القريبة؛ فإذا ثبت في مكان أو المشهد الرضوي أو بغداد أو بلاد الشام أو بلاد أصفهان، ثبت في نواحيها و جميع البلدان المقاربة لها، فالبصرة تتبع بغداد، والمدينه مكان، وبعلبك الشام، وهكذا. ولا يسرى إلى البلاد النائية، فلا يلحق العراق بمكّه، ولا بغداد بأصفهان، وهكذا»^(٥).

(١)- جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦٠

(٢)- مستند الشيعه، ج ١٠، صص ٤٢٠ و ٤٢٣.

(٣) - الفقه على المذاهب الأربع، ج ١، ص ٥٥٥؛ الفقه الإسلامي وأدله، ج ٢، ص ٦٠٥.

(٤) - المغني و يلية الشرح الكبير، ج ٣، ص ٧٦ المجموع للنوفوي، شرح المهدّب للشيرازي، ج ٦، ص ١٨٣.

(٥)- كشف الغطاء، ج ٤، ص ٥٩

الأفق أو الأفاق، ص: ١١

الصورة الثانية: إذا كانت رؤية الهلال في أحدى اللالات المتباعدة

كبغداد وخراسان ونحوهما من البلاد التي لم تكن متّحدة في الأفق بل اختلفت من حيث المطالع،

أقوال العلماء في كفاحه الآفاق، المتابعة

اشاہ

ففي هذه الصورة وقع الخلاف بين العلماء في كفاية تلك الرؤية لسائر البلاد على أقوال متعددة، منها بعض علماء العامّة إلى سنته، وإن كان بعضها عندهم من الأقوال الشاذة «١»، وأما علماء الخاصّة فلهم فيها ثلاثة أقوال، وهي:

القول، الأُوّل: عدم الكفاهة

، بل لكل بلد حكم نفسه، و هذا مقاله المحقق الحلّي في المعترض وأيضاً في الشرائع الّذى اشتهر في الألسن بـ: «قرآن الفقه» و قد سبقه في ذلك جمع من قدماء الأصحاب رحمهم الله كالشيخ الطوسي في المبسوط، و ابن حمزة في الوسيط، و القاضي ابن البراج في المهدّب، و قطب الدين الكيدري في إصباح الشيعة. «٢»

و أيضاً تبعه في هذا الرأي يحيى بن سعيد الحلّي في الجامع، و العلّامة في الإرشاد و القواعد و التلخيص و التذكرة، و فخر الإسلام في الإيضاح، و الشهيد الثاني في المسالك و حاشية الإرشاد، و المحقق الأردبيلي في مجمع الفائد و البرهان، و السيد العاملاني في المدارك، و المحدث الكاشاني في المفاتيح ناسباً هذا الرأي إلى الأكثر، و الشيخ جعفر كاشف الغطاء في كشف الغطاء، و السيد اليزدي في العروه و جمع آخر من الأعلام «٣»، بل في الحدائق

(١)- المجموع، ج ٦، ص ١٨٣.

(٢)- راجع: شرائع الإسلام، المصدر السابق؛ المعترض، ج ٢، ص ٦٨٩؛ المبسوط، ج ١، ص ٢٦٨؛ الوسيط، ص ١٤١؛ المهدّب، ج ١، ص ١٩٠؛ إصباح الشيعة، ص ١٣٤.

(٣)- الجامع للشرع، ص ١٥٤؛ إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٣٠٣؛ قواعد الأحكام، ج ١،-

الأفق أو الأفاق، ص: ١٢

أنّه قد صرّح بهذا القول جملة من الأصحاب، بل الظاهر أنّه المشهور، و نسب في الوفي هذا القول إلى الشهرة بين متأخّرى الأصحاب، بل في المستمسك

نقل الإجماع عليه بلسان قيل. «١»

و هذا القول هو رأى بعض الشافعية، إِلَّا أَنَّهُمْ - كما ذكرنا سابقاً - يحدّدون بعد بأن كان بين البلدين أكثر من مسافة قصر الصلاة، و هي عندهم أربعه وعشرون فرسخاً «٢».

قال العلّامة رحمة الله في ضابط التباعد: «اختللت الشافعية في الضابط لتباعد البلدين، فبعضهم اعتبر مسافة القصر. و قال بعضهم: الاعتبار بمسافة يظهر في مثلها تفاوت في المناظر، فقد يوجد التفاوت مع قصور المسافة عن مسافة القصر؛ للارتفاع والانخفاض، وقد لا يوجد مع مجاوزتها لها؛ و هذا لا قائل به.

و بعضهم اعتبر ما قلناه و ضبطوا التباعد: بأن يكون بحيث تختلف

- ص ٣٨٧؛ تلخيص المرام، ص ٥٣؛ تذكرة الفقهاء، ج ٦، صص ١٢٢ و ١٢٣؛ إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٥٢؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٨٥؛ مسائل الأفهام، ج ٢، ص ٥٢؛ حاشية الإرشاد، المطبوع في ضمن غاية المراد، ج ١، ص ٣٣٥؛ مجمع الفائد و البرهان، ج ٥، صص ٢٩٤ و ٢٩٥؛ مدارك الأحكام، ج ٦، صص ١٧٢ و ١٧٣؛ مفاتيح الشرائع، ج ١، ص ٢٥٧، مفتاح ٢٨٥ كشف الغطاء، ج ٤، ص ٥٩؛ مشارق الشموس، ج ٢، ص ٤٧٤؛ العروه الوثقى، كتاب الصوم، مسألة ٤ من مسائل طرق ثبوت الھالل؛ غنائم الأيام، ج ٥، ص ٢٩١؛ تحرير الوسيلة، ج ١، ص ٢٩٧، مسألة ٦.

(١)- الحدائق الناضرة، ج ١٣، ص ٢٦٣؛ الواقي، ج ١١، ص ١٢١؛ مستمسك العروه الوثقى، ج ٨، ص ٤٧٠.

(٢)- راجع: المصادر السابقة من الفقه على المذاهب الأربع، و الفقه الإسلامي و أدلة، و المغني و يليه الشرح الكبير؛ المجموع، ج ٦، صص ١٨٠ و ١٨٢؛ بدايه المجتهد و نهايه المقتضى، كتاب

الصوم، الركن الأول، ج ١، ص ٢٣١؛ مغني المحتاج للمحمد الشرييني الخطيب، ج ١، ص ٤٢٢.

الأفق أو الأفاق، ص: ١٣

المطالع، كالحجاج و العراق، و التقارب: بأن لا تختلف، كبغداد و الكوفة.

و منهم من اعتبر اتحاد الإقليم و اختلافه.» «١»

و نقل الدكتور وهب الزحيلي عن الصناعي أنه قال: «و الأقرب لزوم أهل بلد الرؤيه و ما يتصل بها من الجهات التي على سمتها، أى على خط من خطوط الطول، و هى ما بين الشمال إلى الجنوب، إذ بذلك تتحد المطالع؛ و تختلف المطالع بعدم التساوى فى طول البلدين أو باختلاف درجات خطوط العرض» «٢».

و إطلاق كلمات تلكم العلماء أعمّ من الخاصّه و العامّه، يشمل ما كانت الرؤيه في إحدى البلاد الشرقيه أو الغربيه، فلا تكفى الرؤيه في البلد الشرقي للبلد الغربي و بالعكس أصلاً.

قال الشيخ رحمه الله في المبوسط: «و متى لم ير الهلال في البلد و رؤى خارج البلد- على ما بيناه- وجب العمل به إذا كان البلدان التي رؤى فيها متقاربه بحيث لو كانت السماء مضحية و المونع مرتفعه، لرؤى في ذلك البلد أيضاً لاتفاق عروضها و تقاربها، مثل بغداد و أوسط (واسط ظ) و الكوفه و تكريت و الموصل؛ فاما إذا بعدت البلاد مثل بغداد و خراسان، و بغداد و مصر، فإن لكل بلد حكم نفسه، و لا يجب على أهل بلد العمل بما رأاه أهل البلد الآخر» «٣».

و قال القاضي ابن البراج رحمه الله: «و إذا كانت البلدان متقاربه و لم ير الهلال في البلد، و رؤى من خارجه- على ما قدمنا بيانه في الشهادة- وجب العمل به، هذا إذا لم يكن في السماء عله و كانت المونع مرتفعه، أو كانت

البلدان - كما ذكرناه - متقاربه حتى لو رؤى الهلال في أحدهما لرؤى في الآخر، مثل

(١) - تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٢٤؛ و راجع: المجموع، ج ٦، ص ١٨٣.

(٢) - الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٢، ص ٦٠٩.

(٣) - المبسوط، المصدر السابق.

الأفق أو الآفاق، ص: ١٤

طرابلس و صور و مثل صور و الرملة و مثل حلب و طرابلس و مثل واسط و بغداد و واسط و البصرة؛ وأمّا إذا كانت البلدان متباعدة، مثل طرابلس و بغداد و خراسان و مصر و بغداد و فلسطين و القيروان و ما جرى هذا المجرى، فإنّ لكل بلد حكم سقنه «١» و نفسه، ولا يجب على أهل بلد ممّا ذكرناه العمل بما رأه أهل البلد الآخر» «٢».

و أمّا ما ذكره العلّامة رحمة الله في التحرير من قوله: «الثاني عشر: إذا رأى الهلال أهل بلد، وجب الصوم على أهل البلاد و جميع الناس، سواء تباعدت البلاد أو تقاربها. و الشيخ رحمة الله جعل البلاد المتقاربة التي لا تختلف في المطالع، كبغداد و البصرة، كالبلد الواحد؛ و البلاد المتباعدة، كبغداد و مصر، لكل بلد حكم نفسه، و فيه قوله...» «٣»

فكلامه الأخير يشعر برجوعه عمّا ذكره أولاً و الذهاب إلى القول المشهور، أو لا أقلّ يلوح منه التردد في المسألة، لا الذهاب إلى القول الآتي، و إلّا يكون ذيل كلامه مناقضاً لصدره.

القول الثاني: ثبوت حكم الرؤية لسائر البلاد و على جميع المسلمين

في المشارق والمغارب في وقت واحد، و هذا مقاله جمهور فقهاء العامّة عدى بعض الشافعية «٤»، و قد نسبه العلّامة في التذكرة إلى «بعض علمائنا» «٥».

(١) - السقع لغه مثل الصقع، و هو الناحيّه من الأرض.

(٢) - المهدّب، المصدر السابق.

(٣) - تحرير الأحكام، ج ١، صص ٤٩٣ و ٤٩٤، الرقم ١٧١٢.

- (٤)

الفقه الإسلامي و أدلته، ج ٢، صص ٦٠٥-٦٠٧؛ و راجع في هذا المجال: المجموع، ج ٦، صص ١٨٢ و ١٨٣؛ الشرح الكبير لأبي البركات، ج ١، ص ٥١٠.

(٥)- تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٣.

الأفق أو الآفاق، ص: ١٥

و أيضا ذهب إليه جمع من الأعلام كالمحدث البحرياني في الحدائق، والمحدث الكاشاني في الوافي خلافاً لما مرّ عن مفاسيقه، والمولى أحمد النراقي في المستند، والشيخ محمد حسن النجفي في الجواهر، والسيد الخوئي في مستند العروه و منهاج الصالحين، وبعض آخر ^(١).

و أمّا السيد الحكيم رحمه الله وإن ذكر في منهاجه أنّ في هذا القول إشكالاً، ولكن اختاره في مستمسكه في الجملة وفي صوره خاصّه، وهي ثبوته للمناطق التي لا يعلم بعدم رؤيه الهلال فيها ^(٢).

قال ابن قدامة الكبير: «و إذا رأى الهلال أهل بلد، لزم جميع البلاد الصوم؛ و هذا قول الليث و بعض أصحاب الشافعى، و قال بعضهم: إن كان بين البلدين مسافة قريبه لا تختلف المطالع لأجلها كبغداد و البصرة، لزم أهلهما الصوم برؤيه الهلال في إحداهما، و إن كان بينهما بعد، كالعراق و الحجاز و الشام، فلكلّ أهل بلد رؤيتهم. و روى عن عكرمه أنّه قال: لكلّ أهل بلد رؤيتهم، و هو مذهب القاسم و سالم و إسحاق ...» ^(٣)

و أمّا ما ذكره العلّيّاً رحمه الله في المنتهي من قوله: «مسألة: إذا رأى الهلال أهل بلد، وجب الصوم على جميع الناس، سواء تباعدت البلاد أو تقاربها. و به

(١)- الحدائق الناضرة، ج ١٣، صص ٤٢٤-٤٢٦؛ الوافي، ج ١١، صص ١٢٠ و ١٢١؛ مستند الشيعه، ج ١٠، صص ٢٦٨-٢٦٩؛ وجواهر الكلام، ج

١٦، صص ٣٦١ و ٣٦٢؛ مستند العروه الوثقى، كتاب الصوم، ج ٢، صص ١١٦ - ١٢٢؛ منهاج الصالحين للمحقق الخوئي، كتاب الصوم، الفصل السادس، ج ١، صص ٢٩٤ - ٣٠٠، مسألة ٧٥؛ الفتاوي الواضحة، تأليف الشهيد محمد باقر الصدر، ج ١، ص ٦٢٨؛ فقه الصادق، ج ٨، صص ٢٧٧ - ٢٨١.

(٢)- منهاج الصالحين، كتاب الصوم، الفصل السادس، مسألة ٢٠؛ مستمسك العروه الوثقى، ج ٨، ص ٤٧٠.

(٣)- المغني و يلية الشرح الكبير، ج ٣، ص ٧.

الأفق أو الآفاق، ص: ١٦

قال أَحْمَدُ، وَ الْلَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ» (١).

ثم ذكر قول الشيخ رحمه الله ثم استدل على ما ذهب إليه بالوجوه الهيئويه والأدلة النقلية والعلقائية إلى أن قال في ختام كلامه: «و بالجمله إن علم طلوعه في بعض الأصقاع، وعدم طلوعه في بعضها المتبعده عنه لكريته الأرض، لم يتساو حكماهما، أما بدون ذلك فالتساوي هو الحق» (٢).

فالحق- كما ذكره المحقق الخوانساري رحمه الله في المشارق (٣)- أن ذيل كلامه يشعر برجوعه عما ذكره أولاً إلى القول بالتفاوت بين البلاد المتبعده لو علم طلوع الهلال في بعضها وعدم طلوعه في بعضها الآخر على فرض كرويه الأرض، فهو رحمه الله ليس قائلا- بالتساوي بين البلاد مطلقا حتى على فرض كرويه الأرض، و حيث إن كرويه الأرض أصبحت في عصرنا هذا من الأمور العلميه الواضحة البديهيه التي ليس للنقاش فيها أي مجال، بل اعترف بها نفس العلامة في التذكرة في قوله: «و نمنع تسطيح الأرض، بل المشهور كرويتها» (٤). فيستنتج من هذا ذهابه رحمه الله إلى القول الأول الموافق للمشهور.

القول الثالث: التفصيل بين رؤيه الهلال في البلاد الشرقيه

ك «دھلی» مثلا. فيثبت حكم ثبوت الهلال للبلاد الغربية المتبعده كـ «طهران» أيضا، وبين رؤيته

فى البلاد الغربية فلا يثبت للبلاد الشرقية، و ذلك لأنّ غروب الشمس فى المساكن الشرقية كان قبل غروبها فى المساكن الغربية، بل قال فخر المحققين: «كُلَّ بلد غربىٌّ بعد عن الشرقيِّ بِالْفَ مِيلٍ، يتأخّرُ غروبُه عن غروب الشرقيِّ ساعهً واحداً».»^٥ و إن لم نتحقق ما ذكره من النسبة بين البعد

(١)- منتهى المطلب، ج ٩، ص ٢٥٢.

(٢)- المصدر، ص ٢٥٥.

(٣)- مشارق الشموس، ج ٢، ص ٤٧٤.

(٤)- تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٤.

(٥)- إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٥٢.

الأفق أو الآفاق، ص: ١٧

ألف ميل و تأخير الغروب ساعه؛ و على هذا فحيث إنّ القمر لا يرجع و لا يتوقف في سيره فالرؤيه في البلاد الشرقية تستلزم ثبوت الهلال في البلاد الغربية بالأولويه القطعية أيضاً، و لا يمكن رؤيه الهلال هناك من دون قبوله للرؤيه هنا.

و هذا القول هو المعتمد عندنا، و ذلك لما مز من أنّ الرؤيه في المساكن الشرقية دليل الرؤيه في المساكن الغربية بطريق أولى، و لا يكون كذلك في عكس المسألة.

و قد صرّح بهذه الأولويه القطعية جمع من الأعلام في كتبهم أو في حواشיהם على العروه الوثقى^١ و قد نسب ذلك في العادة إلى «السبكي»^٢.

قال الشهيد الأول رحمه الله: «وَ الْبَلَادُ الْمُتَقَارِبَةُ كَالْبَصَرَةِ وَ بَغْدَادٌ مَتَّحِدَهُ لَا كَبُغْدَادٍ وَ مَصْرًا، قَالَهُ الشِّيخُ، وَ يَحْتَمِلُ ثَبَوتَ الْهَلَالِ فِي الْبَلَادِ الْمُغْرِبِيَّهِ بِرَؤُيَتِهِ فِي الْبَلَادِ الْمُشْرِقِيَّهِ وَ إِنْ تَبَاعِدَتْ؛ لِلقطعِ بِالرَّؤُويَهِ عَنْ دَعْمِ الْمَانِعِ»^٣.

فالشهيد رحمه الله لم يذهب إلى القول الثاني و ما احتمله كما نسب إليه بعض^٤، بل هو كان بقصد بيان الآفاق المتّحدة موضوعاً.

و وجه كلامه هو ما ذكره رحمه الله من الأولويه القطعية دون ما احتمله صاحب

الجواهر رحمة الله «٥» و حينئذ فيرد على الشهيد؛ جعله ذلك بنحو الاحتمال مع أنه أمر قطعى.

(١)- راجع: مشارق الشموس، ج ٢، ص ٤٧٤؛ التحفه الستيه للسيد عبد الله الجزائري، ص ١٦٧؛ مستمسك العروه الوثقى، ج ٨ ص ٤٧٠؛ مستند العروه الوثقى، كتاب الصوم، ج ٢، ص ١١٦؛ العروه الوثقى، طبع جماعة المدرسين، كتاب الصوم، مسألة ٤ من مسائل طرق ثبوت الهلال، ج ٣، ص ٦٣١، الهاامش ٢ للسيد محمد رضا الجرفادقانى (الگلپاچانى) و السيد عبد الهادى الشيرازى.

(٢)- مغنى المحتاج، ج ١، ص ٤٢٢.

(٣)- الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٨٥.

(٤)- مستند العروه الوثقى، المصدر السابق، ص ١١٦.

(٥)- جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦١.

الأفق أو الأفاق، ص: ١٨

و أمّا ما ذكره المحقق الخوانساري رحمة الله في شرح الدروس في مقام تأويل كلام الشهيد بقوله: «و إنما جعل احتمالاً لاحتمال أن لا يكون بناء الأحكام الشرعية على أمثال تلك العلوم الدقيقة، ولا سبيل إلى استفاده ذلك من الأخبار الواردة في هذا الباب» «١» ففيه ما لا يخفى.

ولعل مراد من ذهب إلى القول الأول، هو عدم الثبوت للبلاد الشرقية بسبب الرؤيه في البلاد الغربية دون العكس المذى هو أمر بديهي و قطعى، بل من القريب جداً أن يكون هذا مرادهم.

ويوضح عن كون مرادهم ذلك كلام المحقق الحلّي رحمة الله في رسائله، حيث قال: «المسألة الحادية والعشرون، قولهم: إذا بعدت المسافه بين بلدین في رؤيه الهلال فلكلّ بلد حكم نفسه؛ فنقول: إذا رؤى الهلال في البلد الشرقي الشاسع «٢» من بلدك القريب منه عرضاً بحيث يكون غروب الشمس في بلدك بعد ساعه من غروبها في ذلك البلد الشرقي، فالضروره أنّ القمر يبعد عن الشمس

تلك الساعه ثلاثة دقيقه أو أقل أو أكثر، فإذا رؤى الهلال في البلد الشرقي، فالضروريه يجب أن يرى في بلدتك إذا لم يكن ثم مانع، فكيف أطلقوا القول بأن لكل بلد حكم نفسه؟ الجواب: لا نقول: إن لكل بلد حكم نفسه مطلقاً، و كيف؟ و المروي عن الأئمه عليهم السلام أنه يجب الصوم إذا شهد عدلان يدخلان و يخرجان من مصر، لكن قد يقال: إذا كانت البلدان التي رؤى فيها متقاربه بحيث لو كانت السماء مصححة و المواتع مرتفعه لرؤى في ذلك البلد أيضاً، لاتفاق عروضها و تقاربها، مثل بغداد و واسط و الكوفه و تكريت و الموصل؛ هكذا ذكر شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في المبسوط.

(١)- مشارق الشموس، المصدر السابق.

(٢)- شسع المنزل: بعد.

الأفق أو الآفاق، ص: ١٩

و هذا يدلّك على أنّ مع العلم بأنّه متى أهلّ في بلد يعلم أنّه مع ارتفاع المانع يجب أن يرى في الآخر، كانت الرؤيه فيه رؤيه لذلك الآخر. أما إذا تباعدت البلدان تباعداً يزول معه هذا العلم فإنه لا يجب أن يحكم لها بحكم واحد في الأهلّ، لأنّ تساوي عروضها لا يعلم إلّا من أصحاب الإرصاد وأرباب النجوم، و هو طريق غير معلوم، و لا يحصل به الوثوق فلهذا لا يعمل به»^١.

هذا تحرير خلاف الأصحاب في المسألة. أجل، قد توقف فيها بعض الأصحاب، كالمحقق السبزواري حيث إنه بعد ذكر الأقوال و أدلة قال:

«و المسألة عندي محل إشكال». ^٢

أدلة الأقوال

اشارة

استدلّ في المسألة تاره من ناحية القواعد الهيئويه و أخرى من ناحية الأدلة الفقهية؛ و أمّا الإجماع على أحد الأقوال فقد من نقله عن المستمسك نسبياً إلى قيل في تأييد القول الأول و أيضاً ادعاه في

الغنائم في رد القول الثاني حيث قال: «و بالجملة فلا قائل به من الأصحاب، و خلاف مقتضى إجماعهم ظاهرا»^(٣)، وفيهما ما لا يخفى، و ذلك لتناقض الأصحاب في المسألة كما لاحظت آرائهم، بل لم توجد المسألة في كلام جمع كثير من القدماء كالصدوقين والمفيض والسيد المرتضى وابن إدريس وأبي المجد الحلبي وابن زهرة وأبي الصلاح الحلبي وسلاطير عبد العزيز وقطب الدين

(١)- الرسائل التسع، صص ٣٢١ و ٣٢٢، مسألة ٢١.

(٢)- كفاية الأحكام، ص ٥٢؛ ذخيرة المعاد، ج ٣، ص ٥٣٢.

(٣)- غنائم الأيام، ج ٥، ص ٢٩١.

الأفق أو الآفاق، ص: ٢٠

الراوندي، بل أول من تعرض للمسألة في الخاصه على ما حققناه على مبلغ جهودنا هو الشيخ الطوسي رحمه الله في المبوسط. أجل، يظهر مما سألتني في أدله مقاله المشهور من خبر كريب، وكذا الخبر الذي روی عن محمد بن عيسى العبيدي في شأن الحساب، وجود البحث حول هذه المسألة في زمان ابن عباس والأئمه عليهم السلام.

ونحن نقدم هنا ما استدلّ به القائلون بكتابه رؤيه الهلال في إحدى البلدان لسائر البلاد، من الناحيتين المذكورتين آنفاً، و هما:

الأفق أو الآفاق، ص: ٢١

الناحية الأولى: ما تفيده قواعد علم الهيئة

اشاره

استدلّ من هذه الناحية بالوجوه التالية:

الوجه الأول: أن الأرض مسطحة؛ فإذا رؤى الهلال في بعض البلاد عرفنا أن المانع في غيره شيء عارض

اشاره

، على ما استدلّ به في التذكرة للقائلين باتحاد حكم البلاد^(١)، و مرجعه إلى عدم اختلاف البلدان في المغارب والمطالع.

و شيد أركان هذا الاستدلال المحدث البحرياني بقوله: «و ملخصه: أنا نقول بوجوب الصوم أو القضاء مع الفوات متى ثبتت الرؤيه في بلد آخر قريباً أو بعيداً. و ما ادعوه من الطلوع في بعض و عدم الطلوع في آخر، بناء على ما ذكروه من الكرويّه، ممنوع. أقول:

و ممّا يبطل القول بالكرويّه أنّهم جعلوا من فروع ذلك أن يكون يوم واحد خميساً عند قوم و جمعه عند آخرين و سبّتا عند قوم و هكذا، و هذا ممّا تردد الأخبار المستفيضه في جمله من المواقع، فإنّ المستفاد منها على وجه لا يزاحمه الريب و الشكّ أنّ كلّ يوم من أيام الأسبوع و كلّ شهر من شهور السنة، أزمنه معينه معلومه نفس أمرّيه، كالأخبار الدالّه على فضل يوم الجمعة و ما يعمل فيه و احترامه و أنّه سيد

(١)- تذكرة الفقهاء، ج ٦، صص ١٢٣ و ١٢٤.

الأفق أو الآفاق، ص: ٢٢

الأيام و سيد الأعياد و أنّ من مات فيه كان شهيداً و نحو ذلك، و ما ورد في أيام الأعياد من الأعمال و الفضل، و ما ورد في يوم الغدير و نحوه من الأيام الشريفه، و ما ورد في شهر رمضان من الفضل و الأعمال و الاحترام و نحو ذلك، فإنّ ذلك كله ظاهر في أنها عباره عن أزمان معينه نفس أمرّيه؛ و اللازم على ما ادعوه من الكرويّه أنّها اعتباريه باعتبار قوم دون آخرين، و مثل الأخبار الوارده في زوال الشمس و ما يعمل بالشمس في وصولها إلى

دائره نصف النهار و ما ورد في ذلك من الأعمال، فإنه بمقتضى الكرويّه يكون ذلك من طلوع الشمس إلى غروبها، لا اختصاص به بزمان معين، لأنّ دائرة نصف النهار بالنسبة إلى كلّ قوم غيرها بالنسبة إلى آخرين.

و بالجمله، فبطلان هذا القول بالنظر إلى الأدلة السمعيه والأخبار النبويه أظهر من أن يخفى، و ما رتبوه عليه في هذه المسأله من هذا القبيل، و عسى أن ساعد التوفيق أن أكتب رساله شافيه مشتمله على الأخبار الصحيحه الصريحة فى دفع هذا القول إن شاء الله تعالى «١».

و استدلّ في الجواهر في هذا المجال بعدم اتفاق حصول الاختلاف بين البلاد الشرقيه والغربيه في المطالع والمغارب، ضرورة عدم اتفاق العلم بذلك عاده «٢» و أنكر أيضاً في مبحث القبله من كتاب الصلاه كرويّه الأرض، فقال: «و ما ذكروه في إثبات ذلك لا يشر ظناً فضلاً عن القطع، خصوصاً بعد عدم موافقة الفقهاء لهم على ذلك، بل ظاهر الكتاب العزيز بخلافهم، قال تعالى: **الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا** «٣» و قال تعالى: **أَلَمْ نَجْعَلِ**

(١)- الحدائق الناضره، ج ١٣، صص ٢٦٦ و ٢٦٧.

(٢)- جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦١.

(٣)- البقره (٢): ٢٢.

الأفق أو الآفاق، ص: ٢٣

الْأَرْضَ مِهَادًا «١» و قال تعالى: **وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ** «٢» ... «٣».

أقول: إنّ مسأله كرويّه الأرض - كما ذكرنا سابقاً - وكذا مسألة اختلاف البلدان في المشارق والمغارب، صارت في هذه الأعصار من الأمور البدويّه ولا - مجال لإنكارها، وإن كانت في الأزمان السابقة مورد الإشكال والبحث ولم يتفق العلم بها لأمثال صاحب الجواهر رحمه الله.

و الذي يوضح كرويّه الأرض، مضافاً إلى تصاوير الجويّه وغيرها، ما

نشاهده الآن من اختلاف البلدان في الليل والنهار ففي الوقت الذي يكون هنا ليلاً، يكون النهار في بعض الأقطار، وأيضاً لأنَّ السائر من أية نقطه من نقاط الأرض باتجاه الاستقامه إلى الشرق لا بد أن ينتهي إليها من طرف الغرب وبالعكس، وليس في الآيات والروايات ما ينافي مسأله كرويَّة الأرض واختلاف المطالع، بل فيها ما يدل على ذلك^٤ و إليك نموذج منها:

١- قال الله تعالى: وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا^٥

٢- قال: رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَسَارِقِ^٦

٣- قال: فَلَا أُفْسِمُ بِرَبِّ الْمَسَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ^٧

٤- وفي خبر عبيد الله بن زراره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول:

(١)- النبا (٧٨): ٦.

(٢)- الغاشيه (٨٨): ٢٠.

(٣)- جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٤٣. و راجع في هذا المجال أيضاً: رسائل المرتضى، تأليف السيد المرتضى رحمه الله، ج ٣، ص ١٤١.

(٤)- راجع: البيان في تفسير القرآن، للمحقق الخوئي رحمه الله، صص ٧٣-٧٧.

(٥)- الأعراف (٧): ١٣٧.

(٦)- الصّافات (٣٧): ٥.

(٧)- المعارج (٧٠): ٤٠.

الأفق أو الآفاق، ص: ٢٤

«صحبني رجل كان يمسى بالمغرب و يجلس^١ بالفجر، و كنت أنا أصلَّى المغرب إذا غربت الشمس و أصلَّى الفجر إذا استبانَّ لي الفجر، فقال لي الرجل: ما يمنعك أن تصنع مثل ما أصنع؟ فإنَّ الشمس تطلع على قوم قبلنا و تغرب عننا و هي طالعه على مرقد آخرين بعد، قال: فقلت: إنما علينا أن نصلَّى إذا وجبت الشمس عننا، و إذا طلع الفجر عندنا، ليس علينا إلَّا ذلك، و على أولئك أن يصلُّوا إذا غربت عنهم»^٢؛

حيث إن الإمام عليه السلام يقره على اختلاف المشارق والمغارب ولكن يتبعه على وظيفته الشرعية.

قال فخر المحققين في هذا المجال: «و مبني هذه المسألة على أن الأرض هل هي كروية أو مسطحة؟ الأقرب: الأول، لأن الكواكب تطلع في المساكن الشرقية قبل طلوعها في المساكن الغربية، وكذا في الغروب فكل بلد غربي بعد عن الشرق بألف ميل يتأخر غروبها عن غروب الشرق ساعه واحدة، وإنما عرفنا ذلك بإرصاد الكسوفات القمرية حيث بدئت في ساعات أقل من ساعات بلدنا في المساكن الغربية وأكثر من ساعات بلدنا في المساكن الشرقية، فعرفنا أن غروب الشمس في المساكن الشرقية قبل غروبها في بلدنا، وغروبها في المساكن الغربية بعد غروبها في بلدنا، ولو كانت الأرض مسطحة لكان الطلع والغروب في جميع المواضع في وقت واحد، ولأن السائر على خط من خطوط نصف النهار على الجانب الشمالي يزداد عليه ارتفاع القطب الشمالي وانخفاض الجنوبي وبالعكس»^(٣).

(١)- الغلس بالتحريك: الظلمه آخر الليل.

(٢)- وسائل الشيعه، كتاب الصلاه، الباب ١٦ من أبواب المواقف، ج ٤، صص ١٧٩ و ١٨٠، ح ٢٢.

(٣)- إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٥٢.

الأفق أو الأفاق، ص: ٢٥

و قد بحث المولى أحمد النراقي رحمه الله في المستند في مبحث القبله من كتاب الصلاه عن مسألة كرويه الأرض و ذكر هناك ذهاب أكثر عظماء علماء الشرعيه إليها «١». ^(١)

[دلائل اختلاف البلاد في المغارب والمطالع]

اشارة

أما مسألة اختلاف البلاد في المغارب والمطالع لأجل الاختلاف في عرضها أو طولها، فهي أيضا قد صارت من المسائل البديهية الواضحة في هذه الأزمنه، و لا بأس أن نشير هنا إلى بعض جوانبها ملخصا في ضمن الأمور التالية:

الأول: إن علماء الهيئة فرضوا للكره الأرضيه ٣٦٠ خطأ وهميا بين القطبين؛

الشمالي والجنوبي، وسموا هذه الخطوط بـ: «خطوط الطول» وفرضوا لها ١٨٠ خطأ وهمياً آخر تدور حول الكره، أكبرها خط الاستواء الذي يمر بوسطها، وأصغرها الخطان اللذان يحيطان بالقطبين الشمالي والجنوبي، وسموا هذه الخطوط بـ: «خطوط العرض».

الثاني: إنّ البلاد الواقعه على خط طولى واحد و خطوط عرضيه متقاربه يكون مشارقها و مغاربها واحدا،

بينما تكون مشارق و مغارب البلدان الواقعه على خطوط طوليه و عرضيه متباعدة، مختلفه.

و التفسير الفنى لذلك هو: أنّ الأرض لمّا كانت كرويّه، و تدور حول نفسها فى كلّ ٢٤ ساعه مره، و تدور مع ذلك حول الشمس فى كلّ سنه مره، فتكون مواجهه المدن الواقعه على خط طولى واحد للشمس فى زمان واحد، بينما

(١)- مستند الشيعه، ج ٤، ص ١٧٠؛ و راجع أيضاً فى هذا المجال: تذكره الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٣؛ الحبل المتين، تأليف الشيخ البهائي العاملی، مبحث القبله، صص ١٩٣ و ١٩٤؛ غنائم الأيام، تأليف المیرزا القمي، كتاب الصوم، ج ٥، ص ٢٩١.

الأفق أو الآفاق، ص: ٢٦

تكون مواجهه المدن الواقعه على خطوط طوليه مختلفه، مختلفه أياضاً، فإنّه كلّما ازدادت الفاصله بين المدينتين من ناحيه الطول، كانت الفاصله بين شروق الشمس و غروبها فيهما أكثر.

هذا من ناحيه خطوط الطول، و أمّا بالنسبة إلى خطوط العرض، فإنّها لو كانت متقاربه، تقارب مشارقها و مغاربها، و إذا كانت متباعدة، تباعدت؛ لأنّ المدينه كلّما قربت من خط الاستواء طال النهار فيها، و كلّما بعده قصر، كما أنّ البلدان الواقعه في النصف الشمالي تختلف عن الواقعه في النصف الجنوبي من الكره في طول النهار و قصره، فإذا كان طويلاً في أحدهما كان قصيراً في الآخر. و على هذا الأساس عرّفوا البلدان المتحده في الأفق بأنّها البلدان المتفقهه في مشارقها و مغاربها، أو متقاربه

فيها (أى فيما إذا وقعت على خطوط طوليه متقاربه لا على خط واحد)؛ و عرّفوا البلدان المختلفة في الأفق بأنّها البلدان المختلفة في مشارقها و مغاربها اختلافاً كثيراً.

الثالث: هناك بعض العوامل تكون مؤثرة في إمكان رؤية الهلال في بعض المناطق دون بعض،

و هي:

أ- اختلاف البلدان في الطول، فإذا فرضنا خروج القمر من المحاق مقارنا للغروب في مدينة ما، بحيث لا يكون الهلال قابلاً للرؤيه فيها لصغره، لكن سوف يصبح بعد ساعات ممكناً الرؤيه، لازدياد الجزء المستنير من القمر كلّما بعد عن المحاق، فإذا غربت الشمس في بلد يقع غرب تلك المدينة- بعد ساعات- فيكون الهلال قابلاً للرؤيه فيها، و تزداد هذه القابلية كلّما ازدادت فاصله المدينه الثانيه طولاً، مثل مدینتی طهران و لندن، فطهران تقع في خط طولي يبلغ $51^{\circ} 5/5$ درجه و لندن تقع بقرب كرينيويج التي هي مبدأ محاسبه

الأفق أو الآفاق، ص: ٢٧

خطوط الطول، ولذلك تغرب الشمس في طهران قبل لندن بما يقارب ثلث ساعات و ربع الساعه؛ فإذا كان خروج القمر من المحاق مقارنا للغروب في طهران بحيث لا تتمكن رؤيه الهلال لصغره، لكنه سوف يكون قابلاً للرؤيه عند غروب الشمس في لندن، لأنّه سوف يتضخم المقدار المستنير من القمر في هذه الساعات لابتعاده فيها عن المحاق كما تقدم.

ب- اختلاف البلدان في العرض، فمثلاً أنّ مدینه طهران التي يكون عرضها الشمالي 35° درجه و 41 دقيقة و 59 ثانية، يكون أطول أيام السنة فيها ما يقرب أربع عشره ساعه و نصف الساعه، بينما يكون النهار في النقطه المقابلة لها الواقعه في النصف الجنوبي من الكره، المتحده معها في الطول، و يكون عرضها الجنوبي 35° درجه و 41 دقيقة و 59 ثانية تسع ساعات و نصف ساعه تقريباً، فيكون الاختلاف بينهما خمس ساعات،

فتطلع الشمس في طهران قبل تلك النقطة بساعتين ونصف الساعه و تغرب فيه بعدها بساعتين و نصف الساعه أيضا؛ فإذا فرضنا أن خروج القمر من المحاق في تلك النقطه يكون مقارنا لغروب الشمس بحيث لا يرى الهلال فيها، فسوف يكون قابلا للرؤيه في طهران عند غروب الشمس فيها، لأن الهلال في هاتين الساعتين و نصف الساعه يأخذ في التضخم و يكون قابلا للرؤيه.

جـ- بعد وقرب من خط الاستواء، و ذلك لأن مسیر القمر لما كان حول خط الاستواء تقريبا فيكون الهلال في المناطق الاستوائيه (القريبيه من خط الاستواء) مرتفعا عند ظهوره، بينما يكون في البلدان البعده عن خط الاستواء منبطحا غير مرتفع، ولذلك تكون الغبارات المجتمعه المانعه من رؤيه الهلال في هذه المناطق أكثر من المناطق الاستوائيه، فربما يكون بلدان

الأفق أو الأفاق، ص: ٢٨

متهدان في الطول، ولكن بعد أحدهما عن خط الاستواء، وقرب الآخر له، يرى الهلال في القريب دون البعيد.

وهناك عوامل أخرى ربما تكون مؤثره في رؤيه الهلال و عدمها، كالغيوم و كدره الهواء و غلظه الأخر و كون المنطقه جبلية و أمثال ذلك، لكنها لا تؤثر في البحث.

الرابع: قد يتعارض الاختلاف العرضي مع الطولي،

كما إذا كان نهار بلد أقصر من الآخر، ولكن كان طول الأول أقل بحيث يتّحد وقتا مغربهما أو يتقابلان، ويكون ظهور تفاوت النهارين في الشرق، بل قد يتأخر المغرب في الأقصر نهارا.

و مما ذكر يعلم أن محل الخلاف إنما هو في البلدين اللذين يختلفان في الطول تفاوتا فاحشا، أى يقدر يسیر القمر في زمن التفاوت بحركة الخاصه درجه أو نصف درجه، و نصف الدرجة يحصل في خمس عشره درجه تقريبا من الاختلاف الطولي.

أو يختلفان في

العرض تفاوتاً فاحشاً، بحيث يكون تفاوتاً مغريهما بقدر يسير القمر فيه بحر كته الخاصه الدرجة أو نصفها، و هو أيضاً يكون إذا اختلف نهار البلدين بقدر ثلات ساعات أو ساعتين لا أقلّ، ليكون تفاوتهما المغربيّ نصف ذلك، حتّى يسير القمر سيراً معتدلاً به فيه.

و قد يتعارض الاختلافان الطولى والعرضى، و الخبرير بعلم هيه الأفلاك يقدر على استنباط جميع الشقوق، و استنباط أنّ الرؤيه في أيّ من البلدين -المختلفين طولاً أو عرضاً بالقدر المذكور - توجب ثبوتها في الآخر، و لا عكس. فالخلاف يكون في الرؤيه في بغداد لبلده قشمیر، لتقارب عرضهما،

الأفق أو الأفاق، ص: ٢٩

و أقلّيه طول بغداد بخمس وعشرين درجة تقريباً. و في الرؤيه بمصر لبغداد، إذ مع التفاوت العرضيّ قليلاً يكون طول مصر أقلّ بسبعين عشره درجه. و كذا الطوس، لزياده طوله بثلاثين درجه تقريباً. و في الرؤيه في صنعاء يمن لبغداد و مدائن، إذ مع تقارب الطول يختلفان عرضاً بتسع عشره درجه تقريباً. و في أصفهان لبلده لهاور، لاختلافهما في الطول باثنين و ثلاثين درجه تقريباً. بل في بغداد لطوس، لتفاوت طوليهما اثنين عشره درجه تقريباً «١».

الوجه الثاني: ما ذكره في المنتهي بقوله:

«و لو قالوا: إنَّ البلاد المتبعده تختلف عروضها فجاز أن يرى الهلال في بعضها دون بعض؛ لكريه الأرض. قلنا: إنَّ المعمور منها قدر يسير هو الربع، و لا اعتداد به عند السماء». «٢».

و الظاهر أنَّ مراده رحمة الله بـ: «عروضها» أعم من طول البلاد و عرضها، وقد عرفت وجهاً فيما ذكرنا آنفاً. وقال في الجوادر أيضاً في مقام ردّ مقالة المشهور: «لكنه قد يشكل بمنع اختلاف المطالع في الربع المسكون، إما لعدم كرويه الأرض بل هي مسطحة، فلا تختلف المطالع حينئذ، و إما لكونه

قدراً يسيراً لا اعتداد باختلافه بالنسبة إلى علوّ السماء»^٣.

و توضيحة: أنّ المناطق المسكنة و المعمورة من الأرض بالنسبة إلى المناطق التي لا تصلح لسكنى الناس و تعيشهم، قدر يسير لا اعتداد بها

(١)- راجع: مستند الشيعه، ج ١٠، صص ٤٢١-٤٢٤؛ الموسوعه الفقهيه الميسره، للشيخ محمد على الأنصاري، ج ١، صص ٨٧-٩١.

(٢)- متهى المطلب، ج ٩، ص ٢٥٥.

(٣)- جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦١.

الأفق أو الآفاق، ص: ٣٠

بالنسبة إلى سعه السماء و علوّها، و حينئذ فإذا رأى الهلال في إحدى المساكن رأى في سائر المساكن أيضاً و إن لم نقل بتسطيع الأرض و سلّمنا كرويتها.

وفي: ما أورد عليه المحقق الخوانساري رحمه الله بقوله: «ضعفه ظاهر، لظهور كريمه الأرض و التفاوت في الطلوع و الغروب و طول النهار و قصره بين البلاد بحسب اختلاف العرض و الطول على ما هو مضبوط في العلوم الهيبويه بحيث لا يحوم حوله شوب شكٌ و شبهه»^٤.

ومراده رحمه الله هو أنّ المناطق المسكنة في الأرض و إن كانت يسيره بالنسبة إلى علوّ الفضاء، إلّا أنها وسیعه في حدّ نفسه و تكون بسبب كرويتها ذات مغارب و مشارق و تختلف أماكنها أفقاً، بل ربما يكون اختلاف مطلع قطرتين من نقطاهما ساعات كثيرة، و على هذا فلا تكفي الرؤيه في أفق لسائر الآفاق.

الوجه الثالث: ما ذكره المحقق الخوئي رحمه الله

بعنوان ما تقتضيه الحاله الكوتية بنحو مبسوط، و هذا نصّ كلامه: «لا نرى أى وجه لاعتبار الاتحاد عدا قياس حدوث الهلال و خروج القمر عن تحت الشعاع بأوقات الصلوات، أعني شروق الشمس و غروبها، فكما أنها تختلف باختلاف الآفاق و تفاوت البلدان، بل منصوص عليه في بعض الأخبار بقوله عليه السلام: إنما عليك مشرقك

و مغربك ...» (٢) فَكَذَا الْهَلَالِ.

ولكنه تخيل فاسد و بمراحل عن الواقع، بل لعل خلافه مما لا إشكال فيه بين أهل الخبرة، وإن كان هو مستند المشهور في ذهابهم إلى اعتبار الاتحاد؛ فلا علاقة ولا ارتباط بين شروق الشمس و غروبها، وبين سير القمر بوجهه.

(١)- مشارق الشموس، ج ٢، ص ٤٧٤.

(٢)- وسائل الشيعة، كتاب الصلاه، الباب ٢٠ من أبواب المواقف، ح ٢، ج ٤، ص ١٩٨.

الأفق أو الأفاق، ص: ٣١

و ذلك لأن الأرض بمقتضى كرويتها يكون النصف منها مواجهها للشمس دائماً والنصف الآخر غير مواجه كذلك و يعبر عن الأول في علم الهيئة بقوس النهار، وعن الثاني بقوس الليل، وهذا القوسان في حركة و انتقال دائماً حسب حركة الشمس أو حركة الأرض حول نفسها على الخلاف في ذلك، وإن كان الصحيح بل المقطوع به في هذه الأعصار هو الثاني.

و كيما كان فيتشكل من هاتيك الحركة حالات متبادله من شروق و غروب، و نصف النهار، و نصف الليل، و بين الظواهرين، و ما بين هذه الأمور من الأوقات المتفاوتة.

و هذه الحالات المختلفة منتشرة في أقطار الأرض و متشتته في بقاعها دائماً، ففي كل آن يتحقق شروق في نقطه من الأرض و غروب في نقطه أخرى مقابلة لها؛ و ذلك لأجل أن هذه الحالات إنما تتربع من كيفية اتجاه الكره الأرضي مع الشمس التي عرفت أنها لا تزال في تبدل و انتقال، فهي نسبة قائمه بين الأرض و الشمس.

و هذا بخلاف الهلال فإنه إنما يتولد و يتكون من كيفية نسبة القمر إلى الشمس من دون مدخل لوجود الكره الأرضي في ذلك بوجه؛ بحيث لو فرضنا خلو الفضاء عنها

رأساً، لكن القمر متشكلاً بشتى أشكاله من هلاله إلى بدره وبالعكس كما نشاهدها الآن.

و توضيحة: أن القمر في نفسه جرم مظلم وإنما يكتسب النور من الشمس نتيجة المواجهة معها، فالنصف منه مستنير دائماً، و النصف الآخر مظلم كذلك، غير أن النصف المستنير لا يستبين لدينا على الدوام، بل يختلف زياذه و نقصاً حسب اختلاف سير القمر؛ فإنه لدى طلوعه عن الأفق من نقطه

الأفق أو الأفق، ص: ٣٢

المشرق مقارنا لغروب الشمس بفواصل يسير، في الليل الرابع عشر من كل شهر بل الخامسة عشرة -فيما لو كان الشهر تماماً- يكون تمام النصف منه المتوجه نحو الغرب مستنيراً حينئذ لمواجهته الكاملة مع التير الآخر عظيم، كما أن النصف الآخر المتوجه نحو الشرق مظلم.

ثم إن هذا النور يأخذ في قوس النزول في الليالي المقبلة، و تقل سعته شيئاً فشيئاً حسب اختلاف سير القمر إلى أن يتنهى في أواخر الشهر إلى نقطه المغرب بحيث يكون نصفه المنير مواجهها للشمس، و يكون المواجه لنا هو تمام النصف الآخر المظلم؛ و هذا هو الذي يعبر عنه بـ«تحت الشعاع والمحاق»، فلا يرى منه أى جزء، لأن الطرف المستنير غير مواجه لنا، لا كلاً كما في الليل الرابع عشر، و لا-بعضاً كما في الليالي السابقة عليها أو اللاحقة. ثم بعدئذ يخرج شيئاً فشيئاً عن تحت الشعاع، و يظهر مقدار منه من ناحية الشرق و يرى بصوره هلال ضعيف، و هذا هو معنى تكون الهلال و تولده؛ فمتي كان جزء منه قابلاً للرؤيه و لو بنحو الموجبه الجزئيه فقد انتهى به الشهر القديم و كان مبدعاً شهر قمرىً جديداً.

إذا تكون الهلال عباره عن خروجه عن تحت الشعاع بمقدار يكون

قابلًا للرؤيه ولو في الجمله، وهذا كما ترى أمر واقعٍ وحداني لا يختلف فيه بلد عن بلد، ولا صقع عن صقع، لأنّه كما عرفت نسبة بين القمر والشمس لا بينه وبين الأرض، فلا تأثير لاختلاف بقاعها في حدوث هذه الظاهرة الكونيه في جوّ الفضاء. وعلى هذا فيكون حدوثها بدايه لشهر قمرى لجميع بقاع الأرض على اختلاف مشارقها و مغاربها، وإن لم ير الهلال في بعض مناطقها لمانع خارجي من شعاع الشمس أو حيلوله العجال و ما أشبه ذلك.

الأفق أو الأفاق، ص: ٣٣

أجل، إنّ هذا إنّما يتّجه بالإضافة إلى الأقطار المشاركه لمحل الرؤيه في الليل ولو في جزء يسير منه بأن تكون ليه واحده ليه لهما وإن كانت أول ليه لأحدهما و آخر ليه للأخر؛ المنطبق - طبعاً - على النصف من الكره الأرضي دون النصف الآخر الذي تشرق عليه الشمس عند ما تغرب عندنا، بدايه أنّ الآن نهار عندهم فلا معنى للحكم بأنه أول ليه من الشهر بالنسبة إليهم.

و لعله إلى ذلک يشير سبحانه و تعالى في قوله: رَبُّ الْمُسْرِفِينَ وَ رَبُّ الْمَغْرِبِينَ «١» باعتبار انقسام الأرض بلحاظ المواجهه مع الشمس و عدمها إلى نصفين لكلّ منها مشرق و مغرب، فحينما تشرق على أحد النصفين تغرب عن النصف الآخر وبالعكس؛ فمن ثمّ كان لها مشرقان و مغربان، و الشاهد على ذلک قوله سبحانه: يَا لَيْتَ كَيْفَيَ وَ بَيْكَ بُعْدَ الْمَسْرِفِينَ «٢» الظاهر في أنّ هذا أكثر بعد و أطول مسافه بين نقطتي الأرض؛ إحداهم مشرق لهذا النصف، والأخر مشرق للنصف الآخر. و عليه فإذا كان الهلال قابلاً للرؤيه في أحد النصفين حكم بأنّ هذه الليله

أول الشهر بالإضافة إلى سكنه هذا النصف المشتركين في أنّ هذه الليله ليه لهم وإن اختلفوا من حيث مبدئ الليله و منهاها حسب اختلاف مناطق هذا النصف قرباً وبعداً طولاً و عرضاً؛ فلا تفترق بلاد هذا النصف من حيث الاتفاق في الأفق والاختلاف في هذا الحكم، لما عرفت من أنّ الهلال يتولّد - أي يخرج القمر من تحت الشعاع - مَرْءَه واحده؛ إذا بالنسبة إلى الحاله الكوتئيه و ملاحظه واقع الأمر، الفرق بين أوقات الصلوات و مسألة الهلال في غايه الوضوح حسبما عرفت»^(٣).

(١)- الرحمن (٥٥): ١٧.

(٢)- الزخرف (٤٣): ٣٨.

(٣)- مستند العروه الوثقى، كتاب الصوم، ج ٢، صص ١١٦ - ١٢٠.

الأفق أو الآفاق، ص: ٣٤

و قد ذكر نحو ذلك ملخصاً في منهاجه «١».«

أقول: إنّ القمر كره صغيره تابعه للأرض، يبعد عنها قريب ٣٨٤٤٠٠ كم، حجمه ٠٠١٢٪ حجم الأرض، يكتسب نوره من الشمس فينعكس على الأرض فيرفع ظلمه الليل، ويسمى بالقمر لياضه، ويدور حول نفسه في كلّ شهر مَرْءَه واحده، كما أنه يدور في هذه المدّه حول الأرض أيضاً مَرْءَه من المغرب إلى المشرق، وهو كالأرض نصفه يواجه الشمس فيكون نيراً و يكون الوقت في المناطق الواقعه فيه نهاراً و نصفه الآخر لا يقابل الشمس فيكون مظلماً و يكون الوقت في المناطق الواقعه فيه ليلاً، فإذا ما دار القمر حلّ الليل في المناطق التي كانت في النصف النير و طلع النهار في المناطق التي كانت في النصف المظلم، و لا يرى أهل الأرض إلا طرفاً واحداً منه بسبب اقتران الدورتين معاً، وعلى هذا فلا يصحّ ما قد يقال من أنّ القمر لا يدور حول نفسه و ليست له حرّكه دوريه على

محوره، ولذلك يواجه الأرض دائماً بطرف واحد، وقد أشرف الإنسان على طرفه الآخر لأول مرة سنة ١٩٥٩ ميلادياً بواسطة السفينة الروسية، بل القمر مجنوب بجاذبه الأرض مثل جذب ذرّه حديد بالله مغناطيسيّه يدور معها حيثما دارت.

[الحالات المختلفة للقمر بالنسبة إلى أهل الأرض]

اشاره

ثم إن للقمر بالنسبة إلى أهل الأرض حالات مختلفة بسبب كيفية اقترانه مع الشمس وهي:

١- «المحاق»:

و هي الحاله التي يقع القمر فيها بين الشمس والأرض بأن تكون الكرات الثلاث على خطٍ واحد تقربياً لا بنحو المائه في المائه وإلا يتّفق الكسوف، و يعبر عن هذه الحاله بـ: «قرآن التيرين»، فيكون النصف المظلم

(١)- منهاج الصالحين، كتاب الصوم، الفصل السادس، مسألة ٧٥، صص ٢٩٦ و ٢٩٧.

الأفق أو الآفاق، ص: ٣٥

للقمر مواجهها للأرض و النصف المستنير مواجهها للشمس، لكنه غير قابل للرؤيه لأهل الأرض، و لأجل ذلك لا يرون في هذه الحاله شيئاً من القمر، و هذه الحاله تكون في أواخر الشهر فيما تصير مسافة القمر عن الشمس أقل من ١٢ درجه و تستمر إلى أن تصير الفاصله بمقدار ١٢ درجه أو أكثر، و تطول الحاله المذكوره تقربياً إلى أربعين ساعه و ثمانينه و أربعين دقيقه.

٢- «الهلال»:

بعد أن يتحرّك القمر و يخرج عن حاله التوسيط التقريري بين الشمس والأرض، يرى منه جزء من الجانب المستنير و حافته الذي يسمى «الهلا». و إنما سمى بذلك لارتفاع الأصوات عند مشاهدتها بالذكر لها و الإشاره إليها بالتكبير أو التهليل، و منه قيل: استهلّ الصبي؛ إذا ظهرت صوته بالصياح عند الولادة، و سمى الشهر شهراً لاشتهره بالهلال.

و يعتبر ذلك بدايه الحركة الدوريه للقمر حول الأرض و تسمى بـ:

«الحركة الافتراضية» لأنّ بدايتها تقدر من حين اقتران القمر بالأرض و الشمس و توسطه بينهما، و ظهور الهلال في أول الشهر يكون عند غروب الشمس و يرى فوق الأفق الغربي بقليل ثم يختفي تحت الأفق الغربي، و لهذا لا يكون واضح الظهور و كثيراً ما تصعب رؤيته.

٣- «الtributus الأول»:

ثم إنّ القسم المستنير يأخذ بالترايد حتى يصل إلى الربع، و ذلك في الليل السابعة من الشهر، و يعبر عنه بـ: «الtributus الأول».

٤- «البدر»:

و هكذا يترايد الجزء المستنير حتى يرى في الليل الرابع عشر نصف القمر تماماً، و هذا يسمى: «البدر» لأنّه يبادر بالظهور عند غروب الشمس. و في هذه الحال تكون الأرض بينه وبين الشمس.

الأفق أو الأفق، ص: ٣٦

٥- «الtributus الثاني»:

ثم يأخذ السطح المستنير في النقصان حتى يرى في الليل الحاديه والعشرين ربعه، فيقال لهذه الحاله: «الtributus الثاني».

٦- ثم يستمر نقصان السطح المستنير شيئاً فشيئاً حتى لا يرى منه إلا الهلال.

ثم بعد تلك الحاله لا يرى منه شيء و يدخل في حالة المحاق الذي تقدم بيانه، فإذا خرج من هذه الحاله و روى منه بمقدار الهلال، قد تم الشهر الهلالي السابق و بدأ شهر هلالي جديد، و انتهاء هذا الشهر أيضاً يكون بخروج القمر من المحاق ثانياً.

فما ذكره المحقق الخوئي رحمه الله في كيفية حدوث الشهر القمري و ما يظهر من الحالات المختلفة في طوال الشهر، كلام حق لا غبار عليه، و كذا لا إشكال فيما ذكره من عدم مدخلته للأرض في أصل حدوث الهلال و سائر الحالات، بل هي تحدث و تتكون من كيفية نسبه القمر إلى الشمس بلحاظ موضع الناظر من دون ملاحظة الكره الأرضي أصلاً بحيث لو فرضنا خلوّ الفضاء عن الأرض رأساً، لكان القمر متشكلاً بأشكاله المختلفة من الهلال و التربيع الأول و البدر و نحوها لمن كان ناظراً إليه من موضع من الفضاء، و لكن في كلامه رحمه الله خلط ظاهر بين أصل حدوث الحالات و بين نوع الحالات الحادثة، ففي الأول لا مدخلته للأرض بعنوان محل الناظر، بل الأمر كذلك و لو كان الناظر في الفضاء، و أمّا في الثاني فلا يصحّ ما قاله، بل لأمكانه الرؤيه مدخلته تامة في تغيير الحالات قطعاً، وأنّ عروض تلكم الحالات تتغير بتغيير موضع الرؤيه و تغيير زاويه نظر الناظر إليه من حاده أو قائمه أو غيرهما، فمثلاً إذا كانت حالة القمر للناظر في موضع الفضاء بنحو الهلال، ففي

الأفق أو الأفق، ص: ٣٧

ذلك الوقت بعينه لو انتقل ذلك الناظر

إلى موضع خاص آخر من الفضاء بحيث تغيرت زاوية نظره إليه بتغيير موضعه من القمر والشمس، يرى القمر مثلاً بحاله التربع، ولو انتقل إلى مكان ثالث يراه بحاله أخرى، وهكذا؛ والأمر كذلك لو فرضنا الناظر في موضع متعدد من نفس الأرض أيضاً، فمثلاً لو شاهدنا القمر في هذه الليل هنا في حاله البدر، توجد في الأرض مناطق لا يشاهد فيها قسم مستنير القمر في هذه الحال، بل إنما أن يصل إليها في الليل الآتي أو يصل إليها في الليل السابق ثمأخذ في النقصان.

و بالجملة ليست تلك الأحوال المذكورة من الأمور التكوينية المطلقة الثابته في كل الأحوال والشرائط والأمكنه بحسب وضع القمر بالنسبة إلى الشمس من دون لحاظ الناظر و موقعه، بل هي أمور نسبية تحدث للناظر بما له من الموقع المكانيه والزمانيه وبملاحظه كيفيه وضع القمر بالنسبة إلى الشمس.

[بحثنا في مسألة الهلال بحث شرعى لا بحث طبيعى أو رياضى]

والمهم الذي لا بد أن نصر عليه هنا ونلتفت نظر القارئ إليه، هو أن محل البحث بيان وظيفه العباد الذين يسكنون الأرض، حيث إن خطابات الشرع في مثل: «إذا رأيتم الهلال فصوموا...» متوجهه إليهم، ورؤيتهم هي التي تكون موضوع صومهم أو فطتهم أو مناسك حجّهم؛ فلا ينبغي الصفح عن محل سكناتهم في الأرض بما لها من المدخلية الأساسية في كيفية ظهور تلك الحالات المختلفة ومنها الهلال، ولا يعني إلغاء محل الناظر مطلقاً بعدم مدخلية الأرض في تكون الأحوال المذكورة.

وببيان آخر - سيأتي تفصيله - ليس بحثنا في مسألة الهلال بحثاً طبيعياً أو رياضياً، بل بحثاً شرعياً من جهة أن الهلال جعل ميقاتاً للناس و موضوعاً

الأفق أو الأفق، ص: ٣٨

لحجّهم و

صيامهم و نحو ذلك من متعلقات الأحكام الشرعية، و موضوع الحكم يجب أن يكون في متناول اطلاع المكلفين، و في أعيادنا و إن اخترعت وسائل الارتباط و الاطلاع العالمى من الراديو و التلفزيون و نحوهما، و لكن في عصر تشريع الأحكام الشرعية لم يكن في متناول اطلاع المكلفين إلّا هلال أفق بلدتهم أو ما قاربها، فتذكّر.

أضف إلى ذلك، أنه لو لم تكن مدخليه للأرض في كفيه تلك الأحوال كالبرد و الهلال و نحوهما، فلم يقتصر رحمة الله على الأقطار المشاركة لمحل الرؤيه في الليل و لو في جزء يسير منه، لأن تكون ليه واحد لهما، و إن كانت أول ليه لأحدهما و آخر ليه لآخر، المنطبقه على النصف من الكره الأرضي، مع أنّ لازم كلامه أن يكون حدوث الهلال و تكونه بدايه شهر قمرى لجميع بقاع الأرض على اختلاف مغاربها و مشارقها حتى النصف الآخر من الكره؟

و على هذا فإذا كان التشارك في النصف لازما، علم دخاله أفق الأرض طلوعا و غروبها في ذلك.

ولــ يندفع هذا النقض بما أجاب رحمة الله به من الآيات الواردــ في بيان تعدد المغارــ و المشارــ، إذ في هذا أيضا قياس حدوث الهلال بشروق الشمس و غروبها، وقد ذكر رحمة الله في بدء كلامه أنــ هذا القياس تخــيل فاســ.

الأفق أو الآفاق، ص: ٣٩

الناحــ الثانية: ما تــقيــده الأدــله الفقــيه

استدلــ القائلــون بــكــفــاــيــه الرــؤــيــه فــي منــطــقــه لــســائــر المــنــاطــق بــعــدــه وــجــوهــ فــقــيــهــ،

اشــارــه

وــ هــىــ:

الوجه الأول: نصوص البــيــنــه الوارــدــه فــي رــؤــيــهــ الــهــلــالــ لــيــوم الشــكــ

في رمضان أو شوال و أنه في الأول يقضى يوما لو أفتره؛ مثل ما رواه الشيخ الطوسي رحمة الله بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «صم لرؤيه الهلال و أفتر لرؤيته، فإن شهد عندك شاهدان مرضيان بأنهما رأياه فاقضه»^١.

وــ الســنــدــ صــحــيــحــ.

وــ أــيــضاــ ما رــواــهــ بإــســنــادــهــ عنــ عــلــىــ بــنــ مــهــزــيــارــ،ــ عــنــ عــمــرــ بــنــ عــثــمــانــ،ــ عــنــ المــفــضــلــ،ــ وــ عــنــ زــيــدــ الشــحــامــ جــمــيــعاــ،ــ عــنــ أــبــيــ عــبــدــ اللهــ عــلــيــهــ الســلــامــ آــنــهــ ســئــلــ عــنــ الــأــهــلــهــ فــقــالــ:ــ هــىــ أــهــلــهــ الشــهــورــ،ــ إــذــا رــأــيــتــ الــهــلــالــ فــصــمــ وــ إــذــا رــأــيــتــهــ فــأــفــطــرــ».ــ قــلــتــ:

أــرــأــيــتــ إــنــ كــانــ الشــهــرــ تــســعــهــ وــ عــشــرــيــنــ يــوــمــ،ــ أــفــضــيــ ذــلــكــ الــيــوــمــ؟ــ فــقــالــ:ــ لــاــ،ــ إــلــاــ يــشــهــدــ لــكــ بــيــنــهــ عــدــوــلــ،ــ إــنــ شــهــدــوــاــ أــنــهــ رــأــواــ الــهــلــالــ قــبــلــ ذــلــكــ،ــ فــاقــضــ ذــلــكــ الــيــوــمــ»^٢.

(١)- وسائل الشيعه، كتاب الصوم، الباب ٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، ح ٨، ج ١٠، ص ٢٥٤.

(٢)- المصدر، الباب ٥ منها، ح ٤، صص ٢٦٢ و ٢٦٣.

الأفق أو الآفاق، ص: ٤٠

و السنن صحيح، و ذلك لأنّ «المفضّل بن صالح الأسدى» و إن ضعف في الرجال، و لكن وقع في السنن في طبقته «زيد بن يonus الشحام» و هو ثقة.

إلى غيرهما من الأخبار الكثيرة المتفرقة في الأبواب المختلفة «١».

حيث إنّ مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين ما إذا كانت الرؤيه في بلد الصائم أو حواليه أو في سائر البلاد المتحده معه في المطالع أو المختلفة، و على هذا فهو مثلا يوم من شهر رمضان في بعض البلاد للرؤيه، و في الباقي بالشهاده، فيجب صومه، لقوله تعالى:
فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمِّمْهُ «٢».

قال ابن قدامة الكبير في

هذا المجال: «وَإِذَا رَأَى الْهَلَالُ أَهْلُ بَلْدٍ، لَزِمَ جَمِيعَ الْبَلَادِ الصُّومُ ... لَنَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمِّ مُهُّ وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِلأَعْرَابِيِّ لِمَا قَالَ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَمْرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»؛ وَقَوْلُهُ لِلآخرِ لِمَا قَالَ لَهُ: مَا ذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الصُّومِ؟

قال: «شهر رمضان». وأجمع المسلمون على وجوب صوم شهر رمضان، وقد ثبت أن هذا اليوم من شهر رمضان بشهادة الثقات، فوجب صومه على جميع المسلمين، وأن شهر رمضان ما بين الـهـلـالـين، وقد ثبت أن هذا اليوم منه فيسائر الأحكام من حلول الدين ووقوع الطلاق والعتقاق ووجوب النذور وغير ذلك من الأحكام، فيجب صيامه بالنص والإجماع، وأن البيته العادلة شهدت برؤيه الـهـلـالـ فيجب الصوم كما لو تقاربـتـ البلدانـ»^(٣).

(١)- راجع: نفس المصادر السابق، ح ١٧، ١٩، ٢٠ و ٢١، صص ٢٦٦ - ٢٦٨؛ و كذا: الباب ٣ منها، ح ٢٨، ص ٢٦٠؛ و الباب ٦ منها، ح ١ و ٢، صص ٢٧٥ و ٢٧٦؛ و الباب ٨ منها، ح ١، صص ٢٧٨؛ مستدرك الوسائل، الباب ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان، ح ٢، ٣ و ٤، ج ٧، صص ٤١٧ و ٤١٨.

(٢)- البقره (٢)، ١٨٥.

(٣)- المغني ويليه الشرح الكبير، ج ٣، صص ٧ و ٨؛ و راجع لنحوه: كلام العلامة رحمه الله في منتهي المطلب، ج ٩، ص ٢٥٣.

الأفق أو الآفاق، ص: ٤١

أقول: قد أورد الشيخ الأعظم الأنصارى رحمه الله على التمسك بإطلاق هذه الروايات بأن المراد منها بيان حكم اكتشاف كون يوم الشك من رمضان

بعد فرض ثبوت الكاشف، وليست في مقام بيان حكم الكاشف وأنه يحصل بمجرد رؤيته في بلد من البلاد ولو كان في غايه البعده؛ فكما لا دلاله في هذا الإطلاق على الشروط المعتبره في البينه، فكذا لا دلاله على الشروط المعتبره في البلد «١».

ولكن الحق أن النصوص المذكوره كما تكون في مقام بيان حكم الانكشاف، كذلك بإطلاقها داله على حكم الكاشف، إذ الملاك في التمسك بالإطلاق هو البيان لا المقصود الأصلى المجهول لنا.

أجل، إطلاقها من ناحيه الكاشف لا يكون بحيث يعم كفايه رؤيه الهلال في بلد للحكم بثبوته في جميع البلاد حتى المتباعدة التي تختلف معه في الأفق، بل النصوص منصرفة في تلك الأزمان عرفا وبحكم الغلبه إلى شهاده من رأي الهلال في حوالي البلد أو في البلاد المتقاربه منه، فإنه المرتكز في أذهان العرف المخاطب بالحكم الشرعي آنذاك، مثل شهاده أهل مكه بالنسبة إلى المدينه أو الكوفه إلى بغداد، وذلك لأن في أزمنه صدور الروايات المذكوره كانت المسافره من البلاد البعيدة كبلخ ومرwo وبخارا إلى الكوفه أو المدينه تطول مده طويله كشهر أو أزيد، وبعد مضي تلك المده الطويله وتحمّل مشاق السفر، انصرفت الأذهان عن مسائله رؤيه الهلال في تلك الأماكن، وتوّجّهت الهمم إلى أمور آخر غير زمان بدايه شهر رمضان أو شوال أو ذى الحجّه وأمثالها، ولا يسأل أحد أحدا غالبا عن زمان رؤيه تلك الشهور، بل ربما ينسون أن أول الشهر أي يوم كان.

(١)- كتاب الصوم للشيخ الأعظم رحمة الله، ص ٢٥٦.

الأفق أو الأفاق، ص: ٤٢

و هذه النكته هي السر في السكوت العام الحاكم على روايات الرؤيه وعدم

الإشاره فيها إلى مسأله اختلاف البلدان في الأفق، فلا يدلّ هذا السكوت على كون بدايه الشهر القمرى واحده لجميع بقاع الأرض؛ معللاً بأنه لو لم يكن كذلك، فكان اللازム الإشاره في الأخبار إلى حدود اختلاف البلدان في الأفق و التصریح بعدم ثبوت الهلال في بلد إذا كان مختلفاً مع بلد الرؤيه في الأفق.

و بما ذكرنا يظهر ضعف ما ذكره المولى أحمد النراقي رحمه الله في مقام دفع الإشكال بقوله: «إن قيل: المطلقات إنما تنصرف إلى الأفراد الشائعه، و ثبوت هلال أحد البلدان المتبعدين كثيراً في الآخر نادر جداً. قلنا:

لا أعرف وجهاً لندرته، و إنما هي تكون لو انحصر الأمر في الثبوت في الشهر الواحد، و لكنه يفيد بعد الشهرين و أكثر أيضاً. و ثبوت الرؤيه بمصر في بغداد أو بغداد لطوس أو للشام في أصفهان و نحو ذلك بعد شهر أو أكثر ليس بنادر؛ لتردد القوافل العظيمه فيها كثيراً»^(١).

الوجه الثاني: إطلاق بعض النصوص الخاصه،

و إليك نص جمله منها:

١- ما رواه الشيخ الطوسي بإسناده عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال فيمن صام تسعة وعشرين، قال: «إن كانت له بيته عادله على أهل مصر أنهم صاموا ثلاثة على رؤيه قضى يوماً»^(٢).

و السنن صحيح.

تقريب الاستدلال: أن الإمام عليه السلام علق القضاء على الشهاده على أهل

(١)- مستند الشيعه، ج ١٠، صص ٤٢٥ و ٤٢٦.

(٢)- وسائل الشيعه، المصدر السابق، الباب ٥ منها، ح ١٣، ص ٢٦٥.

الأفق أو الأفاق، ص: ٤٣

مصر، و هو نكره شایعه متناوله للجميع على البدل و أنها تدلّ بمقتضى إطلاقها بوضوح على

أن الرؤيه فى مصر كافيه لسائر الأمصار، وإن لم ير فيها الهلال من غير غيم أو أى مانع آخر، ولم يقييد فيها بوحده الأفق مع أن آفاق البلاد تختلف جدا حتى في الممالك الصغيرة كالعراق، فإن شمالها عن جنوبها كشرقها عن غربها يختلف اختلافا فاحشا، فعدم التقيد و الحاله هذه و هو عليه السلام في مقام البيان، يكشف طبعا عن الإطلاق.

٢- وما رواه بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن أبان بن عثمان، عن إسحاق بن عمّار قال: سألت أبا عبد الله عليه عليه السلام عن هلال رمضان يغنم علينا في تسع وعشرين من شعبان؟ فقال: «لا تصنم إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر أنهم رأوه فاقضه، وإذا رأيته من وسط النهار فأتم صومه إلى الليل» ^(١).

والحديث موثق بـ: «إسحاق بن عمّار» وأيضا على المشهور بـ: «أبان بن عثمان» حيث قيل: إنه من الناووسية، ولكن نقل صاحب الجوواهر ^(٢) عن المحقق الأردبيلي أن الموجود في النسخة التي كانت عنده من الكشى، أنه من القادسيه دون الناووسية؛ و القادسيه موضع في العراق.

٣- وأيضا ما رواه بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه عليه السلام عن هلال رمضان يغنم علينا في تسع وعشرين من شعبان فقال: «لا تصنم إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر فاقضه» ^(٣).

(١)- المصدر السابق، الباب ٨ منها، ح ٣، صص ٢٧٨ و ٢٧٩.

(٢)- جواهر الكلام، ج ٤٢، ص ٣٤٢.

(٣)- وسائل الشيعه، المصدر السابق، الباب ١٢ منها، ح ٢، ص ٢٩٣؛ وأيضا: الباب ٣ منها،

الأفق أو الآفاق، ص: ٤٤

وفي السندي: «القاسم» وهو القاسم بن محمد الجوهرى، ولم يوثق ولم يمدح في الرجال، بل ذكر الشيخ رحمه الله أنه وافقه «١»، يروى عنه الحسين بن سعيد، وروى هو عن أبان بن عثمان في مواضع «٢».

فالسندي غير صحيح، ولكن عبر عنه المحقق الخوئي رحمه الله بالصحيح «٣» بناء على ما ذهب إليه في الرجال من وثاقه كل من وقع في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه «٤».

وتقريب الاستدلال بهما كالسابق عليهما، حيث دلتا بمقتضى الإطلاق على كفاية الرؤيه في بلد لسائر البلاد، سواء اتفقها مع بلد الرؤيه أم اختلف.

والحق عدم ورود ما قيل في رد دلالة هذه الروايه و سابقتها، من أنهما تنفيان البينه الداخليه، أي البينه القائمه من نفس البلد، وذلك لأن المفروض فيهما وجود الغيم في سماء البلد.

«٤»- وأيضا ما رواه بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد، عن شعيب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان؟ فقال: «لا تقضه إلا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاه متى كان رأس الشهر». وقال: «لا تضم ذلك اليوم الذي يقضى إلا أن يقضى أهل الأمصار، فإن فعلوا فقضمه» «٥».

والسندي صحيح.

(١)- رجال الطوسي، أصحاب الكاظم عليه السلام، ص ٣٥٨، الرقم ١.

(٢)- راجع: جامع الرواه، ج ٢، ص ٢٠.

(٣)- مستند العروه الوثقى، كتاب الصوم، ج ٢، ص ١٢١.

(٤)- راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٥٤.

(٥)- وسائل الشيعه، المصدر السابق، الباب ١٢ منها، ح ١، صص ٢٩٢ و ٢٩٣.

الأفق أو الآفاق، ص: ٤٥

المجلسى رحمة الله: «قوله عليه السلام: إِلَّا أَن يُبْثِت شَاهِدَانْ عَدْلَانْ» قال بعض العلماء: يعني عادلين فى مذهبهما، انتهى. أقول: كأنّ فيه تقيه مع أنّ غير الاثنى عشرى غير عادل، فمع التقيه أظهر عليه السلام الحقّ» ^(١).

وقد جعل فى مستند العروه هذه الروايه بملاحظه ما ورد فيها من قوله عليه السلام: «جميع أهل الصلاه» و قوله: «يقضى أهل الأمصار» أوضح الروايات على عدم اختصاص رأس الشهر القمرى ببلد دون بلد، وإنما هو حكم وحدانى عام لجميع المسلمين على اختلاف بلادهم من حيث اختلاف الآفاق و اتحادها، فمتي قامت البينه على الرؤيه من أي قطر من أقطار هذا المجموع، و هم كافه أهل الصلاه، كفى ^(٢).

أقول: يرد على الاستدلال بتلك الروايات أيضاً ما ذكرنا من عدم إطلاق لها حتى تعمّ البلاد المتباudee المطالع، بل تحمل على الفرد الغالب المنساق إلى الذهن، ولا أقلّ من الشك فيه.

و أمّا الروايه الأـخـيرـهـ التيـ اـدـعـىـ آـنـهـاـ أـوـضـحـ منـ الجـمـيعـ،ـ فـقـدـ وـرـدـ فـيـهاـ بـعـضـ التـعـابـيرـ وـ الـأـلـفـاظـ الـتـىـ لـاـ تـلـائـمـ آـدـابـ الـعـرـيـيـهـ وـ الـفـصـاحـهـ،ـ فـمـثـلاـ.ـ آـنـ الـمـتـفـاهـمـ منـ قـوـلـهـ:ـ «ـشـاهـدـانـ عـدـلـانـ منـ جـمـيعـ أـهـلـ الصـلاـهـ»ـ هوـ كـوـنـ الشـاهـدـيـنـ مـنـ بـيـنـ جـمـيعـ أـهـلـ الصـلاـهـ،ـ وـ الـمـتـفـاهـمـ منـ قـوـلـهـ:ـ «ـإـلـاـ أـنـ يـقـضـيـ أـهـلـ الـأـمـسـارـ»ـ اـعـتـبـارـ قـضـاءـ جـمـيعـ أـهـلـ الـأـمـسـارـ فـيـ وـجـوبـ قـضـاءـ السـخـصـ دـوـنـ رـؤـيـهـ أـهـلـ مـصـرـ وـاحـدـ،ـ وـ هـذـاـ يـنـتـجـ آـنـ رـؤـيـهـ الـبـلـدـ الـواـحـدـ لـاـ تـبـيـتـ أـوـلـ الشـهـرـ لـجـمـيعـ الـبـلـادـ،ـ فـاـلـرـوـاـيـهـ عـلـىـ خـلـافـ الـمـطـلـوبـ أـدـلـ؛ـ كـمـ آـنـهـ قدـ اـسـتـشـكـلـ فـيـهـ الـمـحـقـقـ الـخـواـنـسـارـيـ رـحـمـهـ اللـهـ أـيـضاـ بـقـوـلـهـ:ـ «ـ...ـ لـاـ يـخـلـوـ مـتـنـهـاـ عـنـ

(١) - ملاذ الأخـيارـ،ـ جـ ٦ـ،ـ صـصـ ٤٥٣ـ وـ ٤٥٤ـ.

(٢) - راجـعـ:ـ مـسـتـنـدـ الـعـروـهـ الـوـثـقـىـ،ـ الـمـصـدـرـ السـابـقـ،ـ صـصـ

الأفق أو الآفاق، ص: ٤٦

اشتباه، و كأنه عليه السلام أشار إلى تعليق وجوب القضاء بشهاده العدلين من بين جميع المسلمين أو بشيوع الرؤيه بين أهل الأمصار، و يمكن أن يقال: إن العدلين من بين جميع المسلمين لا عموم له قربا و بعدها بالنسبة إلى العدلين، بل التعميم فيه فيمن لم ير، فهو مطلق يمكن حمله على القريب بقرينه التعارف كما عرفت فى غيرها من الروايات، و عموم أهل الأمصار يفيد اعتبار القريب و البعيد جميا، و لا يدل على جواز الاكتفاء بالبعيد كما هو مطلوبه رحمة الله؛ و حيث لا يمكن اعتبار الجميع على ما هو معلوم من الخارج فيحمل على مصر كل أحد، و لا يفيده ذلك أصلا كما لا يخفى»^(١).

الوجه الثالث: الخبر الوارد في شأن الحساب والمنجمين،

و هو ما رواه محمد بن الحسن الطوسي بإسناده عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى قال: «كتب إليه أبو عمر: أخبرني يا مولاي! إنه ربما أشكل علينا هلال شهر رمضان فلا نراه و نرى السماء ليست فيها علّه و يفتر الناس و نفتر معهم، و يقول قوم من الحساب قبلنا: إنه يرى في تلك الليله بعينها بمصر و إفريقية و الأندلس، هل يجوز - يا مولاي! - ما قال الحساب في هذا الباب حتى يختلف الفرض على أهل الأمصار فيكون صومهم خلاف صومنا، و فطراهم خلاف فطrnنا؟ فوقع: «لا تصومن الشك»^(٢) «أفتر لرؤيته و صم لرؤيته»^(٣).

والحديث صحيح سندًا، وإن كان «أبو عمر» مجهولا لنا، لأنّ ظاهر الخبر أنّ محمد بن عيسى رأى توقيع الإمام عليه السلام بعينه، و الضمير في «إليه» يرجع

(١)- مشارق الشموس، ج ٢، ص ٤٧٣.

(٢)- في وسائل الشيعة، طبعه المكتبة

الإسلامية، ج ٧، ص ٢١٥: «لا صوم من الشك...».

(٣) - وسائل الشيعة، الباب ١٥ من أبواب أحكام شهر رمضان، ح ١، ج ١٠، ص ٢٩٧.

الأفق أو الآفاق، ص: ٤٧

إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام؛ و ذلك لما ذكر النجاشي من أنَّ مُحَمَّدَ بن عيسى العبيدي روى عنه عليه السلام مكاتبه و مشافهه «١».

و تقرير الاستدلال: أنَّ الإمام عليه السلام نهى السائل عن العمل بقول الحساب لمكان الشك من قولهم بالرؤيه في تلك البلاد البعيده، فيفهم من ذلك أنه لو كان قاطعا بقولهم في ذلك، لكان له حكمهم و لزمه العمل بقولهم في رؤيه تلك البلاد.

قال المحدث الكاشاني رحمة الله في شرح الرواية: «يعني: لا تدخل في الشك بقول الحساب و اعمل على يقينك المستفاد من الرؤيه، وهذا لا ينافي وجوب القضاء لو ثبتت الرؤيه في بلد آخر بشهود عدول. و إنما لم يجبه عليه السلام عن جواز اختلاف الفرض على أهل الأمصار صريحا، لأنَّه قد فهم ذلك مما أجابه به ضمنا، و ذلك لأنَّه قد فهم من كلامه عليه السلام أنَّ اختلاف الفرض إن كان لاختلاف الرؤيه فجائز و إن كان لجواز الرؤيه بالحساب وغير جائز، و لا-فرق في ذلك بين البلاد المتقاربه و المتباعدة كما قلناه» «٢».

أقول: إنَّ دلائل الروايه على عكس المطلوب أوضح، حيث إنَّ الإمام عليه السلام كان بقصد بيان قاعده كليه لجميع الناس في جميع الأصقاع تأكيدا لأهميه إحراز الموضوع و تتحققه حتى يتربَّ عليه الحكم و أنَّ الأمور المشكوهه لا تصلح للموضوعيه، و في الحقيقه يقول عليه السلام: حيث إنَّ موضوع الصوم و الفطر هو رؤيه الهلال، فإن كنت شاكا في تتحققه في بلدك - و

إن تحقق في إفريقية والأندلس على ما يقوله الحبيب - فلا - تضم حتى ترى الهلال، ولا - يكون موضوع حكمك ما ليس في متناول يدك، وهو رؤيه الهلال في مصر أو

(١) - رجال النجاشي، ص ٣٣٣، الرقم ٨٩٦

(٢) - الواقى، ج ١١، ص ١٢٣.

الأفق أو الآفاق، ص: ٤٨

الأندلس، بل الموضوع هنا أمر يسهل الوصول إليه والظفر به، وهو الرؤيه في بلدك أو حواليه أو البلاد المتقابله منه، ولذا لم يقل عليه السلام في جوابه: «لو تيقنت من قول الحساب بالرؤيه هناك، كفى لك ذلك هنا».

فجوابه عليه السلام هنا يكون نظير ما مر في خبر عبيد الله بن زراره من قوله عليه السلام:

«... إنما علينا أن نصلّى إذا وجبت الشمس عننا، وإذا طلع الفجر عندنا، ليس علينا إلّا ذلك، وعلى أولئك أن يصلّوا إذا غربت عليهم» ^(١).

وأيضاً يكون نظير ما رواه حريز عن أبيأسامة أو غيره قال: صعدت مره جبل أبي قبيس والناس يصلون المغرب، فرأيت الشمس لم تغرب، إنما توارت خلف الجبل عن الناس، فلقيت أبا عبد الله عليه السلام فأخبرته بذلك، فقال لى: «ولم فعلت ذلك؟! بئس ما صنعت، إنما تصليها إذا لم ترها خلف جبل، غابت أو غارت ما لم يتجلّلها سحاب أو ظلمه تظلّلها، وإنما عليك مشرقك ومغربك، وليس على الناس أن يبحثوا» ^(٢).

قال الشيخ الطوسي رحمة الله في مقام نفي التنافي بين هذا الخبر وبين ما اعتبره في غيبوبه الشمس من زوال الحمراء من ناحية المشرق ما هذا لفظه: «لأنه لا يمتنع أن يكون قد زالت الحمراء عنها وإن كانت الشمس باقيه خلف الجبل، لأنها تغرب

عن قوم و تطلع على آخرين، وإنما نهى عن تتبعها و صعود الجبل لرؤيتها، لأن ذلك غير واجب، بل الواجب عليه مراعاه مشرقه و مغربه مع زوال اللبس و الأعذار»^(٣).

(١)- وسائل الشيعه، كتاب الصلاه، الباب ١٦ من أبواب المواقف، ج ٤، صص ١٧٩ و ١٨٠، ح ٢٢.

(٢)- نفس المصدر، الباب ٢٠ منها، ح ٢، ص ١٩٨.

(٣)- الاستبصر، ج ١، ص ٢٦٦، ذيل ح ٢٣.

الأفق أو الأفاق، ص: ٤٩

فلسان تلك الروايه الوارده في شأن الحسنه، لسان ما ورد في بعض الروايات الآخر، مثل قوله عليه السلام: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، وليس بالرأي ولا بالتظني، ولكن بالرؤيه»^(١) و قوله عليه السلام: «إن شهر رمضان فريضه من فرائض الله فلا تؤذوا بالتظني»^(٢).

و كأن الإمام عليه السلام أعرض عن جواب سؤال السائل صريحًا وأجابه بما يفيده في مقام العمل، وإن كان يفهم من خلاله جواب السؤال أيضًا، حيث إن السائل لم يسأل الإمام عليه السلام عن تكليفه بالصيام ولم يكن له في ذلك إشكال؛ لأنّه صرّح بعدم رؤيته وعدم رؤيه الناس الهلال من دون وجود عله في السماء، بل الظاهر أنّ في استخراج أهل الحساب كانت الرؤيه ممتنعه في بلده حيث أنّاط إمكان الرؤيه على نظرهم بتلك البلاد البعده خاصه، فهو كان بانيا على عدم دخول شهر رمضان في بلده على ما هو المرتكز في ذهنه من عدم كفايه الرؤيه في البلاد البعده لبلده على فرض الواقع، و لكنه كان شاكا في اختلاف الأفاق و أنه هل تجوز الرؤيه في بلد فيترتب عليها أحكام الرؤيه و عدم الرؤيه في آخر فلا يتربّ عليها

أحكامها، و لعله كان يتخيل أن الأرض مسطحة، فتأمل.

الوجه الرابع: ما رواه الكليني عن عده من أصحابنا،

عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد الجوهرى، عن أبي حمزه الشمالي قال: «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له أبو بصير: جعلت فداك، الليله التي يرجى فيها ما يرجى؟ فقال: في ليله إحدى وعشرين، أو ثلاثة وعشرين، قال: فإن لم أقو على كليتهما؟ فقال: ما أيسر ليتين فيما تطلب؟! قال: قلت:

(١)- وسائل الشيعة، كتاب الصوم، الباب ٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، ح ٢، ج ١٠، ص ٢٥٢.

(٢)- نفس المصدر، ح ١٦، ص ٢٥٦.

الأفق أو الأفاق، ص: ٥٠

فربما رأينا الهلال عندنا و جاءنا من يخبرنا بخلاف ذلك من أرض أخرى؟

قال: ما أيسر أربع ليال تطلبها فيها ... ». (١).

و قد وقع في سند الوسائل طبعه آل البيت كما لا حظت: «أبي حمزه الشمالي» وفي الطبعه الأخرى: «ابن أبي حمزه الشمالي» (٢) و في الكافي:

«عليّ بن أبي حمزه الشمالي» (٣) و لعل في المقام تصحيفاً وأن الصحيح: «عليّ بن أبي حمزه البطائني»؛ لأن القاسم بن محمد الجوهرى يروى في موارد كثيرة عن البطائنى (٤) الذي كان قائداً لأبي بصير يحيى بن القاسم (٥)، كما أن السائل في الرواية هنا أيضاً كان أباً بصير، وقد ورد في التهذيب «عليّ» وفي الفقيه «عليّ بن أبي حمزه» ولم يقييد فيهما بالشمال (٦).

و كيف كان فالحديث ضعيف بـ: «القاسم بن محمد الجوهرى» و «عليّ بن أبي حمزه البطائنى» الذي كان أحد عمد الواقفه.

و تقريب الاستدلال: إن في قوله عليه السلام: «ما أيسر أربع ليال تطلبها فيها» دلالة على لزوم الأخذ بالهلال المرئي في الأفق الذي جاء

منه الخبر.

و فيه: أولاً: ما ذكرناه من عدم إطلاق للرواية بحيث تشمل كلمة «أرض أخرى» الأراضي البعيدة، إذ البلاد التي كانت تصل منها الأخبار في تلك الأعصار هي البلاد القريبة.

(١)- المصدر، الباب ٣٢ منها، ح ٣، صص ٣٥٤ و ٣٥٥.

(٢)- راجع: وسائل الشيعة، طبعه المكتبة الإسلامية، ج ٧، ص ٢٥٩.

(٣)- الكافي، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٢.

(٤)- راجع مثلا: بحار الأنوار، ج ٢٦، ص ٨٦، ح ٤.

(٥)- رجال النجاشي، صص ٢٤٩ و ٢٥٠، الرقم ٦٥٦.

(٦)- تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٨، ح ٢٠١؛ من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ١٠٢، ح ٤٥٩.

الأفق أو الآفاق، ص: ٥١

و ثانياً: فبناء على ما ذكره المستدل لكان اللازم تحقق الليله التي يرجى فيها ما يرجى في ليتين أيضاً، ولكن على حساب الرؤيه في أفق تلك الأرض لا في أربعه ليال.

والظاهر أن الإمام عليه السلام أراد بالأخذ بأحد باربع ليال من باب الأخذ بالرجاء والاحتياط لدركه فضيله ليله القدر على فرض وقوع الاشتباه في إحدى الرؤيتين: الرؤيه في بلد السائل، و الرؤيه في إحدى المناطق القريبة من بلده، التي ذكرها المخبر.

الوجه الخامس: ما ورد في دعاء صلاه يوم العيد من قوله عليه السلام:

«أسألكم (في) «١» هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيدا» «٢».

بتقرير: أنه يعلم منه أن يوما واحدا شخصيا يشار إليه بكلمه «هذا» هو الذي يكون عيدا لجميع المسلمين المختلفين في الأقطار المختلفة على اختلاف آفاتها، لا لخصوص بلد دون آخر.

ويؤيد ذلك بما ورد في فضل ليله القدر وأنها خير من ألف شهر وفيها يُفرق كل أمر حكيم، حيث إنها ظاهره في كونها ليله واحده معينه ذات أحكام خاصه لكافه الناس، لأن لكل صدق و بقائه ليله خاصه مغایره لبقيه أخرى.

ويؤيد أيضا

بما ورد في دعاء السمات: «و جعلت رؤيتها لجميع الناس مرئي واحداً».

و فيه: أنه يراد بذلك، عنوان يوم العيد الذي يفطر فيه ويكون بعد تمام

(١)- في مستدرك الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب صلاة العيد، ح ٢، ج ٦، ص ١٤٢؛ و كذا بحار الأنوار، ج ٨٧، ص ٣٧٩، ح ٢٩: «بحقّ بدل: «في».

(٢)- وسائل الشيعة، الباب ٢٦ من أبواب صلاة العيد، ح ٢ و ٥، ج ٧، صص ٤٦٨ و ٤٦٩.

الأفق أو الأفاق، ص: ٥٢

الشهر، بمعنى أنك جعلت الفطر عيناً لل المسلمين، وإلا فمن المعلوم أن في النصف الآخر من الكره الأرضي غرب الشمس، وكان نهار هذا النصف ليل الآخرين، و كذا الأمر بالنسبة إلى الآيات الواردہ فى شأن ليله القدر وإلا يلزم أن تكون ليله القدر مختصه بنصف الكره الأرضي دون النصف الآخر.

و أمّا ما ورد في دعاء السمات فمع الغضّ عن سنته و تسليم اعتباره فالمراد به غير معلوم، و ذلك لأنّه خلاف ما نراه بالوجودان.

الوجه السادس: بعض الوجوه الاستحسانية:

مثل اتحاد الأمة الإسلامية و عدم تشتّتهم في الصوم و العيد و غير ذلك؛ قال الدكتور وهبة الزحيلي في بيان وجه تقدّم هذا القول الذي هو رأى جمهور فقهاء العامة: «و هذا الرأى (رأى الجمهور) هو الراجح لدى، توحيداً للعباده بين المسلمين و منعاً من الاختلاف غير المقبول في عصرنا» ^١.

و مثل ما ذكره المحدث الكاشاني رحمه الله من عدم انتظام قرب البلاد و بعدها لجمهور الناس، و على هذا فلا فرق بين كون ذلك البلد المشهود برؤيته فيه من البلاد القريبة من هذا البلد أو بعيدة منه ^٢.

و غير خفي أن تلك الأمور الاستحسانية و أمثالها غير صالحه للاستدلال بها. أجل،

على فرض وجود الأدلة المعتبرة أنها صالحة للتأييد.

(١)- الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٢، ص ٦١٠.

(٢)- الواقفي، ج ١١، ص ١٢١.

الأفق أو الآفاق، ص: ٥٣

أدلة مقاله المشهور

[البلاد المتباude تختلف في الرؤيه باختلاف المطالع]

عمده ما استدلّ به لهذا القول هو أنّ البلاد المتباude تختلف في الرؤيه باختلاف المطالع حيث إنّ الأرض كرويّه، و حينئذ فجاز أن يرى الهلال في بلد و لا يظهر في الآخر بسبب مانعيه حدب الأرض و ما أشرف و ارتفع منها، و ليس في الأخبار و الآثار ما يصرّح بكتابه الرؤيه في قطر لسائل الأقطار أيضاً، و إنّما النصوص في مقام بيان أصل وجوب الصوم و الفطر بسبب رؤيه الهلال و إنّه لا يكفي الظنّ و الرأى في إثبات هلال الشهور، بل لا بدّ من إحرازه، و الإحراز تاره يكون برأيه المكّلّف نفسه كما نطقت به صحّيّه على بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام، قال: سأله عمن يرى هلال شهر رمضان وحده لا يبصره غيره، أله أن يصوم؟ فقال: «إذا لم يشكّ فيه فليصم وحده و إلا يصوم مع الناس إذا صاموا»^{١)}; و أخرى بما لو رأاه غيره، لوضوح عدم كون المراد رؤيه الشخص بنفسه، لأنّه قد يكون أعمى أو يفوت عنه وقت الرؤيه، ولكن لا بدّ أن يكون على نحو يفيد العلم أو الاطمئنان للإنسان، كأن يكون بنحو التواتر أو الشياع بين الناس من غير نكير كما ورد في موّثقة عبد الله بن بكير بن أعين عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «صم للرؤيه و أفتر للرؤيه، و ليس رؤيه الهلال أن يجيء الرجل و الرجال فيقولان: رأينا، إنّما الرؤيه أن يقول القائل:

(١)- وسائل الشيعه، الباب ٤ من أبواب أحكام شهر رمضان، ح ٢

الأفق أو الأفاق، ص: ٥٤

رأيت، فيقول القوم: صدق» «١.

ولو لم يتحقق العلم الوجданى الحاصل من رؤيه نفسه أو الاطمئنان الحاصل من رؤيه غيره، فلا- محاله تصل النوبه إلى الطريق العلمي، وقد نطقت روایات كثيرة بحجّيه البينه فى إثبات الهلال لو لم تحصل الشبهه و التهمه.

[الأخبار الدالله على ثبوت الشهر و هي على طوائف]

اشارة

ثم إنّه بالتتبع فى الأبواب المختلفة يظهر أنّ الأخبار الدالله على ثبوت الشهر و وجوب الصوم و الفطر و نحوهما برؤيه الهلال على ثلاث طوائف، و هى:

الطاقة الأولى: الروايات التي تكون مطلقة و لا تكون مختصّة برؤيه المكلّف نفسه؛

مثل:

- ١- قوله عليه السلام فى خبر أبي العباس: «الصوم للرؤيه و الفطر للرؤيه» «٢».
- ٢- قوله عليه السلام فى خبر محمد بن الفضيل: «صوموا للرؤيه و أفطروا للرؤيه» «٣».
- ٣- قوله عليه السلام فى خبر أبي خالد الواسطي: «صوموا لرؤيته و أفطروا لرؤيته» «٤».
- ٤- قوله عليه السلام فى صحيحه منصور بن حازم: «صم لرؤيه الهلال و أفتر لرؤيته» «٥».

(١)- المصدر، الباب ١١ منها، ح ١٤، ص ٢٩١.

(٢)- المصدر، الباب ٣ منها، ح ٤، ص ٢٥٣؛ و كذا الباب ١١ منها، ح ١٢، ص ٢٩٠.

(٣)- المصدر، الباب ٣ منها، ح ٥، ص ٢٥٣؛ و كذا الباب ٥ منها، ح ٧، ص ٢٦٣.

(٤)- المصدر، الباب ٣ منها، ح ١٧، ص ٢٥٧.

(٥)- نفس المصدر السابق، ح ٨، ص ٢٥٤؛ و كذا الباب ١١ منها، ح ٤، ص ٢٨٧.

الأفق أو الأفاق، ص: ٥٥

٥- قوله عليه السلام في موثّقه إسحاق بن عمار: «صم لرؤيته وأفطر لرؤيته» (١).

٦- قوله عليه السلام في موثّقه عبد الله بن بكر و كذا في خبر علي بن محمد القاساني: «صم للرؤيه و أفتر للرؤيه» (٢).

٧- قوله عليه السلام في موثّقه سماعه: «صيام شهر رمضان بالرؤيه» (٣).

٨- قوله عليه السلام في صحيحه الفضيل بن عثمان: «ليس على أهل القبلة إلّا الرؤيه وليس على المسلمين إلّا الرؤيه» (٤).

٩- قوله عليه السلام في خبر هارون بن حمزه، و كذا في خبر عبد الأعلى بن أعين: «إذا صمت لرؤيه الهلال و أفترت لرؤيته فقد أكملت صيام شهر رمضان» (٥).

١٠- قوله عليه

السلام في حسن أبي علي بن راشد، وكذا في خبر عبد الله بن سنان: «لا تصم إلّا للرؤيه» ^(٦).

١١- قوله عليه السلام في خبر الفضل بن شاذان: «يصادم للرؤيه ويفطر للرؤيه» ^(٧).

١٢- قوله عليه السلام في موثقه عبيد بن زراره وعبد الله بن بكير: «إذا رؤى الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال، وإذا رؤى بعد الزوال فذلك اليوم من

(١)- المصدر، الباب ٣ منها، ح ١١، ص ٢٥٥؛ وراجع ل نحوه: الباب ١٥ منها، ح ١، صحيحه محمد بن عيسى.

(٢)- المصدر، الباب ٣ منها، ح ١٩ و ١٣، صص ٢٥٦ و ٢٥٧؛ و كذا الباب ١١ منها، ح ١٤، ص ٢٩١.

(٣)- المصدر، الباب ٣ منها، ح ٦، ص ٢٥٣.

(٤)- نفس المصدر السابق، ح ١٢، ص ٢٥٥.

(٥)- نفس المصدر السابق، ح ١٥ و ٢٤، صص ٢٥٦ و ٢٥٩.

(٦)- نفس المصدر السابق، ح ٢٥ و ٢٨، صص ٢٥٩ و ٢٦٠؛ و كذا الباب ٩ منها، ح ١، ص ٢٨١؛ و الباب ١١ منها، ح ١٦، ص ٢٩٢.

(٧)- المصدر، الباب ٣ منها، ح ٢٦، ص ٢٥٩.

الأفق أو الأفاق، ص: ٥٦

شهر رمضان» ^(١).

١٣- قوله عليه السلام في حسن حمّاد بن عثمان: «إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو ليله الماضي، وإذا رأوه بعد الزوال فهو ليله المستقبلي» ^(٢).

الطاقة الثانية: الروايات التي ظاهرها التوجّه إلى رؤيه المكلّف خاصه دون غيره؟

مثل:

١- قوله عليه السلام في صحيحه الحلبّي و كذا في صحيحه زيد الشّحام و كذا في أخبار كثيّره آخر: «إذا رأيت الهلال فصم و إذا رأيته فأفطر» ^(٣).

٢- قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم: «إذا رأيتم الهلال فصوموا و إذا رأيتموه فأفطروا» (٤).

٣- قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن قيس: «إذا رأيتم

الهلال فأفطروا» «٥).

٤- قوله عليه السّلام في صحيحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله: «لا تصم إلّا أن تراه» «٦؛ و نحوه ما في موثقه إسحاق بن عمار .٧).

الطائفه الثالثه: الأخبار التي تؤكّد سعه دائره الرؤيه وتلغى الخصوصيه الشخصيه

كالأخبار الدالة على حججه البينه أو الشياع المفيد للعلم أو الاطمئنان.

(١)- المصدر، الباب ٨ منها، ح ٥، ص ٢٧٩.

(٢)- نفس المصدر السابق، ح ٦، ص ٢٨٠.

(٣)- المصدر، الباب ٣ منها، ح ١، ٣، ٧، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٠، ٢٧، صص ٢٥٢-٢٦٠؛ وكذا الباب ٥ منها، ح ٤ و ١٩، صص ٢٦٣ و ٢٦٧.

(٤)- المصدر، الباب ٣ منها، ح ٢، ص ٢٥٢؛ وكذا الباب ١١ منها، ح ١١، ص ٢٨٩.

(٥)- المصدر، الباب ٣ منها، ح ١٠، ص ٢٥٥؛ وكذا الباب ٥ منها، ح ١١، ص ٢٦٥؛ والباب ١١ منها، ح ٦، ص ٢٨٨.

(٦)- المصدر، الباب ٣ منها، ح ٩، ص ٢٥٤؛ وكذا الباب ١٢ منها، ح ٢، ص ٢٩٣.

(٧)- المصدر، الباب ٨ منها، ح ٣، ص ٢٧٩.

الأفق أو الآفاق، ص: ٥٧

و أخبار هذه الطائفه كثيره جداً، وقد مررت جمله منها في تضاعيف الأبحاث السابقة، و نقتصر هنا على ذكر بعضها و نرجع القارئ المحترم إلى مصادر سائر الروايات، و هي:

١- صحيحه عبيد الله بن علي الحلبى عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: قلت: أرأيت إن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً، أقضى ذلك اليوم؟ قال:

«لا، إلّا أن يشهد بذلك بيته عدول، فإن شهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقتض ذلك اليوم» «١).

٢- صحيحه أخرى عنه عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ علياً عليه السلام كان يقول:

«لا أجز فی رؤیه الھلال إلّا شهاده رجلین

٣- صحيحه أبي أَيُوب الْخَرَاز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: كم يجزى في رؤيه الهلال؟ فقال: «إِنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ فَرِيقَهُ مِنْ فَرَائِصِ اللَّهِ فَلَا تَؤْدُوا بِالظَّنِّ، وَلَيْسَ رَؤِيهُ الْهَلَالَ أَنْ يَقُولَ وَاحِدًا: قَدْ رَأَيْتَهُ، وَيَقُولُ الْآخَرُونَ: لَمْ نَرُهُ؛ إِذَا رَأَاهُ وَاحِدًا رَأَاهُ مَائَهُ، وَإِذَا رَأَاهُ مَائَهُ رَأَاهُ أَلْفَ، وَلَا يَجْزِي فِي رَؤِيهِ الْهَلَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي السَّمَاءِ عَلَيْهِ أَقْلَى مِنْ شَهَادَهُ خَمْسِينَ، وَإِذَا كَانَتْ فِي السَّمَاءِ عَلَيْهِ قَبْلَتْ شَهَادَهُ رَجُلَيْنِ يَدْخُلَانِ وَيَخْرُجَانِ مِنْ مَصْرَ»^٣.

(١)- المصدر، الباب ٥ منها، ح ١٧، ص ٢٦٦.

(٢)- المصدر، الباب ١١ منها، ح ٨ ص ٢٨٨.

(٣)- نفس المصدر السابق، ح ١٠، ص ٢٨٩؛ و راجع في هذا المجال: ساير الروايات الواردة في الباب المذكور، أي الباب ١١، صص ٢٨٦-٢٩٢؛ وكذا الباب ٥ منها، ح ٩، ١٣، ١٩، ٢١، ٢٠، صص ٢٦٤-٢٦٤؛ و الباب ٦ منها، ح ١ و ٢، صص ٢٧٥ و ٢٧٦؛ و الباب ٨ منها، ح ١ و ٣، صص ٢٧٨ و ٢٧٩؛ و الباب ١٢ منها، ح ٤-١، ص ٢٩٣.

الأفق أو الآفاق، ص: ٥٨

[الجمع بين الطوائف الثلاث]

و مقتضى الجمع بين الطوائف الثلاث عدم خصوصيّه لرؤيه الشخص نفسه و لا للرؤيه في خصوص بلده، بل تكفي الرؤيه و لو في بعض البلاد الآخر، و لكن الحقّ - كما لاحظت - أن إطلاق تلکم الأخبار لا يكون بمثابة يفهم منه كفايه الرؤيه أو الشهاده بها في منطقه لسائر المناطق مطلقاً و لو كانت متبعده عنه و اختلفت مطالعهم و أفقهم، بل النصوص المذکوره منصرفه بحكم الغله و بحسب الفهم العرفى في تلك الأعصار

إلى بلد المكّلف أو حواليه أو البلاد القريبه منه، التي كانت في متناول أيديهم و يمكن لهم العثور عليه، دون البلاد البعيدة كالخراسان بالنسبة إلى المدينة أو جشه بالنسبة إلى سمرقند و أمثالها التي كان الوقوف على أوضاع أهلتها في تلك الأزمنه من الأمور الصعبه جداً؛ حيث كانت المسافره تطول شهوراً، و بعد مضي تلك المدّه و لا سيما بمحظه تحمل مشاق السفر، انصرفت أذهان الناس غالباً عن مسأله رؤيه الهلال و يوم بدايه الشهور القمرية إلى أمور آخر كانت ذات أهميه عندهم.

أجل، كان قد يتّفق السؤال و التحقيق من ناحيه بعض الخواص عن هلال ساير البلاد، و لكن لم يكن دائنياً؛ فقد نقل في كتب العامه عن كریب «١» أنه قال: «إنْ أُمَّ الْفَضْلِ»^٢ ابنه الحرش بعثته إلى معاویه بالشام، قال: فقدمت الشام

(١)- و هو كما في تهذیب التهذیب، ج ٤، ص ٥٩١، الرقم ٥٥٣٩، و شذرات الذهب، ج ١، ص ١١٤؛ كریب بن أبي مسلم الهاشمي أبو رشدين، روی عن مولاه ابن عباس و أمّه أمّ الفضل و اختها ميمونه بنت الحارث و عائشه و أمّ سلمه و أمّ هانى بنت أبي طالب، و روی عنه ابناه محمد و رشدين و سليمان بن يسار و غيرهم. مات بالمدينه سنه ٩٨ هـ ق.

(٢)- هي كما في تهذیب التهذیب، ج ٦، ص ٦١٤، الرقم ١٢٠٣٤؛ و أسد الغابه، ج ٥، ص ٥٣٩:-

الأفق أو الآفاق، ص: ٥٩

فقضيت حاجتها، فاستهلّ رمضان و أنا بالشام فرأينا الهلال ليلاً الجمعة، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر، فسألني ابن عباس، ثم ذكر الهلال، فقال: متى رأيتم الهلال؟ قلت: رأيت ليلاً الجمعة، قال: أنت رأيته؟ قلت: نعم، و

رآه الناس، و صاموا، و صام معاويه، قال: لكتنا رأينا له السبت فلا نزال نصومه حتى نكمل الثلاثين أو نراه، فقلت: أ فلا تكتفى برؤيه معاويه و صيامه؟ قال:

لا، هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم» «١».

و ما ذكرناه هو السر في عدم اكتفاء ابن عباس بما روى من الهلال في بلاد الشام و لا سيما بمحاظته تعليمه ذلك بقوله: «هكذا أمرنا رسول الله» و أيضاً بمحاظته كون الشام غريبه بالنسبة إلى المدينة، فلا يلزم من رؤيه الهلال فيه رؤيته في المدينة، بل قد ذكر السبكي من العامه أنَّ هذا الأمر هو السبب في عدم قبول ابن عباس «٢»؛ لاـ الوجه المذكوره الآخر، مثل ما ذكره العلامة رحمة الله في مقام الجواب عن هذه القضية بقوله: «ليس هذا دليلاً على المطلوب؛ لاحتمال أنَّ ابن عباس لم يعمل بشهادة كريب، و الظاهر أنَّه كذلك؛ لأنَّه واحد. و عمل معاويه ليس حججه؛ لاحتلال حاله عنده؛ لأنَّ حرفه عن علَى عليه السلام و محاربته له، فلا يعتد بعمله» «٣».

ولو كان الثبوت في بلد و قطر كافياً لجميع البلاد و الأقطار، لكان اللازم

- لبابه بنت الحارث بن حزن ... و هي أخت ميمونه زوجة النبي صلى الله عليه و آله و سلم و يقال: إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجه، روت عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم و روى عنها ابنها عبد الله و تمام و مولاها عمير بن الحارث و أنس بن مالك و كريب مولى ابن عباس.

(١)- سنن أبي داود، ج ٢، صص ٢٩٩ و ٣٠٠، الرقم ٢٣٣٢- السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٢٥١.

(٢)- معنى المحتاج، ج ١،

(٣) - منتهى المطلب، ج ٩، ص ٢٥٥ - و راجع لنحوه: المغني و يليه الشرح الكبير، ج ٣، ص ٨

الأفق أو الآفاق، ص: ٦٠

على المعصومين عليهم السلام بيانه بنحو صريح، بل كان على المسلمين و المؤمنين التحقيق عن رؤيته في سائر البلاد بأن يبعثوا أشخاصا إلى المناطق البعيدة التي كانت قابله لرؤيه الهلال، حتى تقع أعمالهم العباديه كالصوم و الحج و نحوهما في ظروفها الخاصه و أزمانها المقرره في الشريعة، و ذلك لأن المستفاد من الأدله أن شهر رمضان مثلا بوجوده الواقعي موضوع لوجوب الصوم، و كذا أيام ذي الحجه مثلا بوجودها الواقعي ظرف لإتيان المناسب.

ما هي وجهه نظركم في هذا الشأن؟ فهل يمكن أن نلتزم أن المسلمين قد غفلوا عن هذه النكته المهمه و المعصومين عليهم السلام أيضا أهملوها و لم يبينوا لهم حكم المسأله و فرضوا بيانه إلى العلماء الذين سوف يأتون بعدهم كأمثال المحدث البحرياني و المحدث الكاشاني و صاحب الجواهر و غيرهم رحمهم الله؟

و هل لا يكون في مثل هذا الأمر تأخير البيان عن وقت الحاجه و تفويت المصلحة على العباد في الأعمال التي لا بد أن تقع في ظروفها الخاصه بها في طوال قرون كثيره إلى زمن هؤلاء الأعلام؟

و هل يصح أن يوجب الشارع أحكاما على الناس لجميع الأزمنه، و لكن يكون موضوع تلك الأحكام أمورا مجهولة ليست في متناول أيدي الناس و لا- يمكن لهم الظفر به و العثور عليه و لا- ينطبق على ما هو مراد الشريعة في بدو العمل و بعده إلى أن تمضي سنتون كثيره ثم ينطبق على ذلك في العصور المتأخره بسبب التطورات العلميه و التقدمات الصناعيه و اطلاع الناس عن رؤيه الهلال في

قطر من أقطار العالم عن طريق «التلغراف»، «التليفون»، «اللاسلكي»، «الهاتف النقال»، «الطابعه اللاسلكيه»، «شبكة إنترنت» و غيرها من الأدوات الاتصالية؟

الأفق أو الآفاق، ص: ٦١

و هل يمكن الالتزام ببطلان حجّ من حجّ برؤيه الهلال في بلادهم ليه الجمعة مثلاً ثم ظهر أنّ أهل المغرب رأوا الهلال بعد ثمانى ساعات في ليله الخميس، لعدم إدراكهم يوم عرفة و ليله العيد و يومه بحسب الواقع؟

و بيان آخر أنّ مقتضى قوله تعالى: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَهِ قُلْ هَيْ مَوَاقِعُ الْمُتَّكَّئِينَ وَ الْحَجَّ ... «١» أنّ على الناس أن ينظموا أعمالهم الموقّته بالشهور أو الأيام الخاصة كالصوم و الحجّ و نحوهما على الأهلة، و ما كان تحت اختيار الناس و اطّلاعهم في تلك الأعصار هي أهلة بلادهم و ما قاربها لا أهلة البلاد البعيدة التي لم يكن لهم في تلك الأعصار طريق إلى الاطّلاع عليها.

و اختلاف البلد في تكون الهلال و رؤيته في آفاقها كان أمرا ثابتاً بحسب الواقع، فلو كان الموضوع للصوم و الحجّ و نحوهما الهلال المتكون و المرئي في بلد ما، و لو كان بعيداً جداً، للزم بطلان أعمالهم إذا عملوا بها على طبق هلال بلدتهم، وقد مضى على الناس قرون و هم كانوا يعملون كذلك لعدم اختراع الوسائل الإخبارية الجديدة بعد.

و على هذا فهل يمكن أن يجعل الشارع أحکامه على موضوع لم يكن في اختيار المكلفين و حيطة اطّلاعهم في تلك الأعصار و القرون إلى الأخره التي اخترعت فيها هذه الوسائل.

و هل يمكن أن نلتزم بأنّ الشارع حكم بحجّيه البيته القائمه بعد ثلاثة أشهر أو أزيد على أنّ في البلده الكذاييّه البعيدة رؤى الهلال، و بالتالي فلا بدّ لجميع الناس الذين أقيمت البيته

(١)- البقرة (٢): ١٨٩.

الأفق أو الأفاق، ص: ٦٢

القضاء بنحو عامٍ فيما لا يمكن الأداء لجميع المكلفين من زمن التشريع إلى أزمنه كثيروه، لعدم امكان العلم بتحقق موضوع تكليفهم، غير متعارف، بل غير معقول، وإن كان لا مانع من ذلك بالنسبة إلى بعض الأفراد أو في برهه خاصه من الزمان؟

الأفق أو الأفاق، ص: ٦٣

فروع المسألة

ثم إنَّه يتفرَّع هنا فروع متعددٍ بناءً على ما ذهبنا إليه في المسألة من التفصيل بين رؤيه الهلال في البلاد الشرقية المتبعده فيثبت للبلاد الغربية أيضاً وبين رؤيته في البلاد الغربية فلا يثبت للبلاد الشرقية، وكذا بناءً على القول الأول الذي عليه المشهور إن لم يرجع ماهيه وحقيقة إلى قولنا.

وأمِّا على القول الثاني - الذي كان يحكم بأنَّ حكم البلاد كلها واحد، متى رأى الهلال في بلد و حكم على أهلة بأنَّه أول الشهر، كان ذلك الحكم ماضياً فيسائر أقطار الأرض، سواء تباعدت أو تقاربـ فلا تتأتى تلك الفروع، كما صرَّح بذلك المحدث البحرياني و صاحب الجواهر رحمهما الله «١».

و بالجدير أن نشير قبل البحث عن هذه الفروع إلى جملة من كلمات العلماء في هذا المجال:

١- قال العلامة في القواعد: «و حكم المتقاربه واحد بخلاف المتبعده، فلو سافر إلى موضع بعيد لم ير الهلال فيه ليه الثلاثين تابعهم. ولو أصبح معيناً و سار به المركب إلى موضع لم ير فيه الهلال لقرب الدرج ففي وجوب الإمساك نظر. ولو رأى هلال رمضان ثم سار إلى موضع لم ير فيه فالأقرب وجوب الصوم يوم أحد و ثلاثين، وبالعكس يفطر التاسع والعشرين» «٢».

(١)- الحدائق الناظرة، ج

(٢) - قواعد الأحكام، ج ١، صص ٣٨٧ و ٣٨٨.

الأفق أو الآفاق، ص: ٦٤

٢- وقال في التذكرة: «بـ- لو شرع في الصوم في بلد ثم سافر إلى بلد بعيد لم ير الهلال فيه في يومه الأول، فإن قلنا: لكل بلد حكمها، فهل يلزم أن يصوم معهم أم يفطر؟ وجهان: أحدهما: أنه يصوم معهم، وهو قول بعض الشافعية؛ لأنّه بالانتقال إلى بلدتهم أخذ حكمهم، وصار من جملتهم. و الثاني:

أنّه يفطر، لأنّه التزم حكم البلد الأولى، فيستمر عليه، و شبه ذلك بمن اكتفى داته لزمه الكراء بنقد البلد المنتقل عنه.

و إن عّمّنا الحكم سائر البلاد، فعلى أهل البلد المنتقل إليها موافقته إن ثبت عندهم حال البلد المنتقل عنها، إما بقوله، لعدالته، أو بطريق آخر، و عليهم قضاء اليوم الأول.

ج- لو سافر من البلد التي يرى فيها الهلال ليه الجمعة إلى التي يرى فيها الهلال ليه السبت، و رؤى هلال شوال ليه السبت، فعليهم التعييد معه و إن لم يصوموا إلا ثمانية وعشرين يوما، و يقضون يوما.

و على قياس الوجه الأول لا يلتفتون إلى قوله: رأيت الهلال، و إن قبل في الهلال قول عدل.

و على عكسه لو سافر من حيث لم ير فيه الهلال إلى حيث رؤى، فيعيدها التاسع والعشرين من صومه، فإن عّمّنا الحكم، و قلنا: حكمه حكم البلد المنتقل إليه، عيده معهم، و قضى يوما؛ و إن لم نعمّم الحكم و قلنا: إنه بحكم البلد المنتقل عنه، فليس له أن يفطر.

د- لو رؤى الهلال في بلد، فأصبح الشخص معيدا، و سارت به السفينة، و انتهى إلى بلد على حدّ

البعد، فصادف أهلها صائمين، احتمل أن يلزمهم إمساك بقيمة اليوم حيث قلنا: إن كلّ بلده لها حكمها، و عدمه، لأنّه لم يرد فيه

الأفق أو الآفاق، ص: ٦٥

أثر، و يجزئه اليوم الواحد، و إيجاب إمساك بعضه بعيد.

ولو انعكس الحال، فأصبح الرجل صائماً، و سارت به السفينه إلى حيث عيّدوا، فإن عمّمنا الحكم أو قلنا: إن حكمه حكم البلد المتنقل إليها، أفتر، و إلّا فلا. و إذا أفتر، قضى يوماً، لأنّه لم يضم إلّا ثمانية و عشرين يوماً»^١.

٣- وقال الشهيد الأول: «لو رأى الهلال في بلد و سافر إلى آخر يخالفه في حكمه انتقل حكمه إليه، فيصوم زائداً و يفتر على ثمانية و عشرين، حتّى لو أصبح معيناً ثم انتقل أمسك، و لو أصبح صائماً للرؤيه ثم انتقل ففـى جواز الإفطار نظر، و لو روعى الاحتياط في هذه الفروض كان أولى»^٢.

٤- وقال السيد العاملى: «و يتفرّع على اختلاف الحكم مع التباعد، أن المكلّف بالصوم لو رأى الهلال في بلد و سافر إلى آخر يخالفه في حكمه، انتقل حكمه إليه؛ فلو رأى الهلال في بلد ليله الجمعة مثلاً ثم سافر إلى بلد بعيد شرقيه قد رؤى فيها ليله السبت، أو بالعكس، صام في الأول إحدى و ثلاثين، و يفتر في الثاني على ثمانية و عشرين.

ولو أصبح معيناً ثم انتقل ليومه و وصل قبل الزوال، أمسك بالنسبة و أجزأه، و لو وصل بعد الزوال أمسك مع القضاء.

ولو أصبح صائماً للرؤيه ثم انتقل، احتمل جواز الإفطار لانتقال الحكم، و عدمه لتحقيق الرؤيه و سبق التكليف بالصوم. قال في الدروس: و لو روعى الاحتياط في هذه الفروض كان أولى، و لا ريب

في ذلك، لأنَّ المسألة قوية الإشكال»^(٣).

(١)- تذكرة الفقهاء، ج ٤، صص ١٢٤ و ١٢٥.

(٢)- الدرس الشرعي، ج ١، ص ٢٨٦.

(٣)- مدارك الأحكام، ج ٦، ص ١٧٣.

الأفق أو الآفاق، ص: ٦٦

٥- وقال أبو زكريا محيي الدين النووي: «فرع: لو شرع في الصوم ببلد ثم سافر إلى بلد بعيد لم يروا فيه الهلال حين رأه أهل البلد الأول فاستكمل ثلاثين من حين صام، فإن قلنا: لكل بلد حكم نفسه فوجهان: أصحهما: يلزم الصوم معهم، لأنَّه صار منهم؛ و الثاني: يفطر، لأنَّ التزم حكم الأول. وإن قلنا:

تعمَّ الرواية كُلَّ البلاد، لزم أهل البلد الثاني موافقته في الفطر إن ثبت عندهم رؤيه البلد الأول بقوله أو بغيره، وعليهم قضاء اليوم الأول؛ وإن لم يثبت عندهم لزمه هو الفطر، كما لو رأى هلال شوال وحده، ويفطر سراً.

ولو سافر من بلد لم يروا فيه إلى بلد رؤى فيه فعيدوا اليوم التاسع والعشرين من صومه، فإن عَمِّمنا الحكم أو قلنا: له حكم البلد الثاني، عَيْدَ معهم و لزمه قضاء يوم؛ وإن لم نعمم الحكم و قلنا: له حكم البلد الأول، لزم الصوم.

ولو رأى الهلال في بلد وأصبح معيضاً معهم، فسارت به سفينه إلى بلد في حدَّ البعد فصادف أهلها صائمين، قال الشيخ أبو محمد: يلزم إمساك بقيئه يومه، إذا قلنا: لكل بلد حكم نفسه. واستبعد إمام الحرمين و الغزالى الحكاية.

قال الرافعى: و تتصور هذه المسألة في صورتين: إحداهما: أن يكون ذلك اليوم يوم الثلاثاء من صوم البلدين، لكن المنتقل إليهم لم يروه؛ و الثانية: أن يكون التاسع والعشرين للمنتقل إليهم لتأخر صومهم بيوم.

قال: و إمساك بقيئه النهار في

الصوريتين إن لم يعمم الحكم كما ذكرنا.

و جواب الشيخ أبي محمد مبني على أن لكل بلد حكمه وأن للمنتقل حكم البلد المنتقل إليه؛ و إن عمّمنا الحكم فأهل البلد الثاني إذا عرفا في أثناء اليوم أنه عيد، فهو شبيه بما سبق في باب صلاة العيد إذا شهدوا برؤيه الهلال

الأفق أو الأفق، ص: ٦٧

يوم الثلاثاء.

ولو اتفق هذا السفر لعدلين، وقد رأيا الهلال بأنفسهما و شهدا في البلد الثاني، فهذه شهادة رؤيه الهلال يوم الثلاثاء، فيجب الفطر في الصوره الأولى.

و أئمـا الثانية فإن عمـمنا الحكم بـجميع الـبلـاد لم يـبعـد أـن يـكـون كـلامـهـما عـلـى التـفـصـيل السـابـق فـي بـاب صـلاـة العـيـد؛ فـإن قـبـلـنا شـهـادـتـهـم قـضـوا يـوـمـا و إن لم نـعـمـمـ الـحـكـمـ لم يـلـتـفـتـ إـلـى قولـهـما.

ولو كان عكسه بأن أصبح صائما فسارت به سفينه إلى قوم معيندين، فإن عمّمنا الحكم أو قلنا: له حكم المنتقل إليه، أفتر و إلا فلا. و إذا أفتر قضى يوما إذ لم يصم إلا ثمانية وعشرين يوما»^(١).

و كما لا يحيط قد أشير في تلك العبارات إلى أربعه فروع مبتهه على عدم اتحاد حكم البلاد المتباude، وقد تعرض للبرهان المذكوره أو بعضها جمع آخر من المصنيفين من الخاصه والعامه، فراجع^(٢).

و الظاهر أن أصل تلك الفروعات من تخريجات العامه، حيث لم نعثر عليها في كتبنا الفقهيه قبل العلـامـ الحـلـيـ رـحـمـهـ اللهـ.

(١)-المجموع، ج ٦، صص ١٨٣ و ١٨٤.

(٢)-راجع: تحرير الأحكام، ج ١، ص ٤٩٤، ذيل الرقم ١٧١٢؛ إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٣٠٣؛ منتهى المطلب، ج ٩، ص ٢٥٦؛
إيضاح الفوائد، ج ١، صص ٢٥١ و ٢٥٢؛ مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٥٢؛ فوائد القواعد، ص

-٣٢١؛ مجمع الفائده و البرهان، ج ٥، ص ٢٩٥؛ كشف الغطاء، ج ٤، ص ٥٩؛ تحرير الوسيلة، ج ٢، صص ٦٣٢ - ٦٣٤، مسائل ٥
٨؛ مغني المحتاج، ج ١، صص ٤٢٢ و ٤٢٣؛ الفقه الإسلامي و أدلة، ج ٢، ص ٦٠٧.

الأفق أو الآفاق، ص: ٦٩

تفصيل الفروع و أحكامها

اشارة

حيث إنّ الفروع المتتصورة في المقام كثيرة، نحن نكتفى بالبحث عن الصور التي تعرض لها الأعلام مع بيان حكمها بالبيان التالي:

الفرع الأول: لو أصبح في بلده الغربي معيناً، فسارت سفينته أو طائرته قبل الزوال إلى بلده بعيدة شرقية،

و أهلها صائمون بصيام شهر رمضان، ولم يتناول المفتر بعد، فهل يجب عليه الإمساك بقيمه اليوم أو لا؟ مثلاً لو صلى صلاة عيد الفطر في «إسلامبول» ثم سافر إلى «طهران» ووصل إليه قبل الزوال من آخر شهر الصيام وبعد لم يفطر، فهل هو كمن وصل إلى وطنه قبل زوال يوم الصوم حيث وجوب الصيام؟

قد أفتى جمع بوجوب الصوم عليه مثل الشهيدين و السيد العاملى رحمهم الله و إلى هذا ذهب جمع من فقهاء العامة أيضاً «١».

و لكن تردد في وجوبه العلامة رحمة الله في القواعد و التذكرة، و احتمل الوجوب و عدمه كما لاحظت عبارته، بل ذهب ولده فخر الإسلام رحمة الله إلى عدمه، و اتجه الشهيد الثاني رحمة الله أيضاً في فوائد عدم الوجوب «٢».

وجه الوجوب: أنه بانتقاله إليهم صار واحداً منهم، و حينئذ فلو وصل قبل

(١)- راجع: المصادر السابقة من الدروس و المسالك و المدارك و المجموع و الفقه الإسلامي و أدلة- مغني المحتاج، ج ١، ص ٤٢٣.

(٢)- إيضاح الفوائد، المصدر السابق- فوائد القواعد، ص ٣٢١.

الأفق أو الآفاق، ص: ٧٠

الزوال أمسك باليته و أجزاءه، و لو وصل بعد الزوال أمسك تأدباً لشهر رمضان مع القضاء بعده.

و وجه العدم: أنه يلزم من ذلك تجزيه اليوم، ففي بعض اليوم كان الصوم حراماً عليه و في بعضه الآخر كان واجباً، هذا أولاً؛ و ثانياً: أنه قبل السفر كان متبعداً بالعيد و هو مناف للصوم.

و الظاهر عدم الإشكال من ناحيه تجزيه اليوم واجبا و حراما، ولذا وجب على المسافر

أن يصوم لو حضر من السفر قبل الزوال مع حرم الصوم عليه قبل ذلك في السفر.

ولكن الاحتياط يتضمن الإفطار قبل الوصول إلى البلد الآخر والقضاء بعد ذلك، ولا سيما إذا حضر اليوم من أوله في البلد الثاني.

الفرع الثاني: عكس ذلك، بأن سافر من البلد الشرقي الذي لم ير فيه هلال شوال إلى البلد الغربي

الذي رأى فيه، مثلاً لو سافر الصائم من طهران في آخر شهر الصيام إلى إسلامبول وقد عيدهم يوماً، فهل يجب عليه حينئذ الإفطار أو لا؟

أفتى الشهيد الثاني رحمة الله في المسالك جزماً بوجوب الإفطار عليه وكذا جمع من فقهاء العامة «١».

ولكن يظهر من كلام العلامة في التذكرة ومحبي الدين النووي في المجموع - كمالاحظت عبارتهما - الترديد في وجوب الإفطار، حيث يقولان: إن قلنا: إن حكمه حكم البلد المتنقل إليها، أفتر و إلا فلا.

و الظاهر أنه يعيد معهم وجوباً؛ لأنَّه صار واحداً منهم، سواء صام ثمانيه و

(١) - راجع: المصدرين الماضيين من المسالك و الفقه الإسلامي؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٤٢٣.

الأفق أو الأفاق، ص: ٧١

عشرين يوماً في البلد الأول أم تسعه وعشرين، ولكن عليه أن يقضى يوماً إن صام ثمانيه وعشرين؛ لأنَّ شهر رمضان لا يكون كذلك.

الفرع الثالث: لو رأى هلال شهر رمضان في بلد غربي كإسلامبول مثلاً،

فصار صائماً، ثم سافر في اليوم الثاني إلى بلد آخر شرقي كطهران مثلاً حيث لم يروا فيه الهلال حين رأاه أهل البلد الأول الغربي، بل رأوه في اليوم الثاني، فبقى في طهران إلى آخر شهر الصيام و كان الشهر تماماً ثلاثة أيام؛ فهل يجب عليه صوم يوم الثلاثاء، الذي كان في الحقيقة بالنسبة إليه يوم أحد وثلاثين أو لا؟

قد مر عن التذكرة والمجموع أنَّ فيه وجهين:

الأول: يفتر؛ لأنَّه التزم حكم البلد الأولى فيستمر عليه.

الثاني: أنه يصوم معهم، و ذلك لأنَّه بالانتقال إلى بلدتهم أخذ حكمهم وصار من جملتهم.

و لكن ذهب جمع كثير إلى وجوب موافقته لهم في صوم يوم أحد و ثلاثين، منهم نفس العلامة رحمه الله في الإرشاد جازما و أيضا جعله في المنهى هو الوجه،

و ذكر في القواعد أنه الأقرب «١».

قال فخر المحققين في شرح ما ذكره والده من كونه أقرب: «وجه القرب:

أن الاعتبار برأيه الأهل و عدمها إنما هو بالموضع العذى فيه الشخص لا بلد سكانه، وإلا لوجب على الغائب عن بلده الصوم برأيه الهلال في بلده إذا

(١)- راجع: المصادر السابقة من الإرشاد والتحرير والمنتهى والدروس والمسالك وفوائد القواعد وكشف الغطاء ومجمع الفائدة والبرهان والمدارك وتحرير الوسيلة و مغني المحتاج و الفقه الإسلامي وأدلته.

الأفق أو الأفاق، ص: ٧٢

لم يستهلي في موضعه، ولما وجب عليه الصوم برأيته في موضعه إذا لم يهلي في بلدته، وهو باطل إجماعاً. ويتحمل ضعيفاً عدمه هنا، لاستلزم الزيادة على الشهر ...» «١».

والأقرب عندي أيضاً وجوب الصوم عليه، بل لو رأى هلال ليله الفطر في بلد غربي كإسلامبول وسافر إلى بلد شرقى كطهران، وكان فيه ليله آخر الصيام، لا يبعد أن يجب عليه أيضاً الصوم، ولو صام في إسلامبول ثلاثة أيام.

أجل، يتأتى هنا أيضاً ما ذكرناه من الاحتياط العذى مرتين في الفرع الأول، بأن يسافر في ذاك اليوم من طهران ويفطر صومه ثم يقضيه بعد الشهر.

الفرع الرابع: عكس الفرع السابق؛

بأن كان آخر شعبان في بلد شرقى كطهران، وكان هذا اليوم بيته أول رمضان في بلد غربى كإسلامبول، فبقى في طهران إلى الليل، ثم سافر إلى إسلامبول في تلك الليلة، والحال أن غداً يوم ثان من شهر الصيام في إسلامبول، فبقى هناك وصام إلى آخر الشهر، ولكن كان الشهر في إسلامبول تسعه وعشرين يوماً، فهل يجب عليه الإفطار في يوم عيدهم مع

أنه لم يضم إلّا ثمانية وعشرين يوماً من شهر رمضان، و على فرض الوجوب، فهل يجب عليه قضاء يوم التاسعه والعشرين أو لا؟

نجف آبادی، حسين على منتظری، الأفق أو الآفاق، در یک جلد، قم - ایران، اول، هـ ق

الأفق أو الآفاق؛ ص: ٧٢

ذكر العلّامه في الإرشاد و القواعد، و فخر الإسلام في الإيضاح، و الشهيد الأول في الدروس، و الشهيد الثاني في فوائد القواعد و المسالك، و جمع آخر «٢» أنه يفترض على ثمانية وعشرين، و لم يتعرض أكثرهم لحكم القضاء.

(١)-إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٥٢.

(٢)-راجع: المصادر الماضيه من الإرشاد و القواعد و الإيضاح و الدروس و فوائد القواعد و المسالك و مجمع الفائده و البرهان و المدارك و كشف الغطاء و تحرير الوسيله و المجموع و الفقه الإسلامي و أدله.

الأفق أو الآفاق، ص: ٧٣

أجل، المستفاد من بعض العبارات هو قضاء يوم؛ لأن الصوم لا يكون ثمانية وعشرين، بل صرّح بذلك بعض «١». و هذا هو الأقرب لدينا أيضا.

الفرع الخامس: لو رأى هلال الصيام في بلده كإسلامبول ثم سافر صائمًا إلى موضع آخر بعيد

لم يبر الهلال فيه كطهران، فهل يجوز له إفطار ذلك اليوم أو لا؟

قد ظهر تردد الشهيد الأول و السيد العاملی رحمهما الله ممّا نقلنا من عبارتهما في صدر المسألة و أنه يتحمل عدم الجواز، لتحقق الرؤيه سابقا و سبق التكليف بالصوم.

و لعلّ الظاهر أنه بالانتقال إلى البلد الثاني صار واحداً منهم، فلا يكون مخاطباً بصيام شهر رمضان، فيجوز له الإفطار.

أجل، إنّه كما ذكر الشهیدان و السيد العاملی رحمهم الله «٢» حيث لم يوجد النصّ الخاصّ في هذه الفروعات، بل ما ذكر فيها أمور اجتهادیه، فالأولی فيها مراعات الاحتیاط، بل يجب ذلك في بعض فروضها، لأنّها قویه الإشكال.

(١)-راجع: تذکره

الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٥؛ تحرير الوسيط، ج ٢، ص ٦٣٣، مسألة ٥؛ المجموع، ج ٦، ص ١٨٣.

(٢)- راجع: المصادرات السابقة من الدروس والمسالك والمدارك.

الأفق أو الآفاق، ص: ٧٥

جمله فروع آخر

ثم إن هنا فروعا كثيرة أخرى لم تذكر في كثير من العبائر، ونحن نشير هنا إلى جملة منها إجمالا، وتعلم حكمها مما سبق، وهي:

١- لو صام في بلد- مثلا طهران- إلى غروب الشمس، ولكن لم يفطر، فسافر إلى بلد آخر كإسلامبول ووصل إليه قبل الغروب من هذا اليوم، فهل يجب عليه تاره أخرى الإمساك إلى الغروب أم لا؟

٢- لو صام في إسلامبول مثلا- وسافر قبل الغروب ساعتين إلى طهران وأدرك الليل في أثناء الطريق، ولم يتناول المفطر ثم رجع من جديد إلى إسلامبول قبل غروب الشمس في هذا اليوم فهل يجب عليه الإمساك في إسلامبول إلى الغروب مرّه ثانية أو لا؟

٣- لو صام في بلد إلى الغروب ولم يفطر ثم ركب طائرة فصعدت عموديا حتى رأى الشمس، فهل يجوز له في هذا الحال الإفطار أو لا؟

٤- لو سافر في غير شهر رمضان من طهران مثلا من دون تيه الصوم بعد زوال الشمس، ووصل إسلامبول قبل زوال هذا اليوم، فهل يجوز له تيه الصوم الواجب لو لم يتناول المفطر بعد أو لا؟

٥- لو أصبح في طهران مثلا صائما في شهر رمضان فأفطر عمدا، ثم سافر إلى إسلامبول فوصل إليه قبل الفجر، فصام اليوم عينه، فهل تجب عليه القضاء والكفارة أو لا؟

الأفق أو الآفاق، ص: ٧٦

٦- لو عيّد في إسلامبول مثلا وأدى زكاه الفطره ووصل إلى طهران قبل غروب ليله الفطر،

فهل يجب عليه زكاه الفطره ثانياً بإدراك غروب العيد هناك أو لا؟

٧- وفي الفرض السابق لو صلى العيد في إسلامبول، فبناء على وجوب صلاة العيد، فهل يجب عليه صلاة العيد مرتين أخرى في طهران أو لا؟ وأيضاً بناء على استحباب صلاة العيد، فهل هي مستحبة ومشروعه مرتين ثانية أو لا؟

٨- لو كان يوم الفطر في بلده إسلامبول فيحرم عليه الصوم قطعاً، وحينئذ لو سافر إلى طهران وكان الغد يوم العيد، فهل يحرم عليه الصوم لأجل العيد مرتين أخرى أو لا، وكذا الحال في الأضحى؟

الأفق أو الآفاق، ص: ٧٧

تتمّة: في رؤيه الهلال بالأدوات

قد مر سابقاً أن للقمر، مضافاً إلى حركة وضعه حول نفسه، حركة أخرى انتقالية حول الأرض من المغرب إلى المشرق في كل شهر مرتين واحدة، ومن ثم يتتفق أن يقع القمر في آخر الشهر بين الشمس والأرض بنحو تكون الكرات الثلاث على خطٍّ وهما مستقيمين تقريباً لا بنحو المائة في المائة حتى يلزم تحقق الكسوف، ويعبر عن هذه الحالة بـ «المحاق» و «قران التيرين» و «تحت الشعاع»، وحيث إن النصف المستنير منه يكون تماماً نحو المشرق ومواجهها للشمس فلا يرى منه أي جزء أصلاً.

ثم بعد ذلك ينحرف القسم المستنير إلى الشرق ويستبين جزء منه إلى أن يحدث للناظر الهلال الجديد، غير أن الانحراف المذكور تدريجياً الحصول ولا يحدث المقدار المعتمد به القابل للرؤيه دفعه واحدة وفجأه بل هويناً هويناً شيئاً شيئاً؛ وعلى هذا فلو فرضنا أن أول جزء منه يتوجه إلى الشرق كان واحداً من آلاف جزء من أجزاء النصف المستنير من القمر، فهو لقرب عهده بالمحاق و لشده صغره

و دفنه و ضئولته غير قابل للرؤيه بالعين الاعتياديّه غير المسلح بالآلات المكّبره.

و حينئذ تخطر بالبال عدّه سؤالات، و هي:

١- هل يكفي العلم بخروج القمر عن تحت الشعاع، الحاصل من قواعد الفلك و ضوابط علم النجوم فيما إذا لم ير الهلال في الأرض بالعين المجرّدة

الأفق أو الآفاق، ص: ٧٨

لشدّه هزله و صغره، و لكنّا نعلم بتحقّق الخروج عن المحاق حسب قواعد علم النجوم؟

٢- هل تكفي رؤيه ذاك الجزء الصغير الضئيل بالأدوات المستحدثه و النّظارات القويّه و الرّاصدات الفلكيّه من سطح الأرض؟

٣- هل تكفي رؤيته بالصعود إلى السماء بالطائرات النفاثه و السفن الفضائيّه و استعمال الأقمار الصناعيّه؟

فأقول: لا شكّ في عدم ثبوت الأحكام المترتبة على رؤيه الهلال و ثبوت الشهر أو بعض أيامه الخاصّه، للعباد الذين يسكنون الأرض، بالصعود إلى الجوّ بالطيارات و أمثلها، على ما يسمع قد يفعل في هذه الأزمنه، و ذلك لاختلاف أفق ساكنى الأرض مع أفق ركاب الطائرة أو ملاحو سفينه الفضاء، هذا أولاً، و ثانياً: إنّ الموضوع لترتّب الأحكام - كما سيأتي بيانه - هو حدوث الهلال للناس الساكن في الأرض بحيث كان قابلاً للرؤيه له بالعين الاعتياديّه، لا مجرد العلم بخروج جزء صغير من تحت الشعاع و المحاق بواسطه الصعود إلى السماء.

و أمّا ترتيب الآثار على العلم بخروجه عن المحاق بالمحاسبات النجميّه أو رؤيته بالأدوات و المعدّات المستحدثه كالتلسكوب، مع عدم قابليه الهلال للرؤيه في الأرض بالعين المجرّدة، ففيه خلاف، لأنّه قد يقال:

إنّ الرؤيه الوارده في الأخبار المأثوره عن المعصومين عليهم السلام طريق محض ثبوت الهلال، حيث إنّ الرؤيه من المفاهيم الطريقية المحضه، إلّا إذا صرّح بموضوعيتها المحضه، كما هو كذلك في مسألة الشهاده على الزنا، و على هذا فالملائكة

هو وجود الهلال واقعاً ولو ثبت من غير طريق الرؤيه.

أقول: المستفاد من الأخبار - التي ذكرناها سابقاً في ضمن ثلاثة طوائف - أن العبره في باب ثبوت هلال الشهر بخروجه عن تحت الشعاع

الأفق أو الآفاق، ص: ٧٩

بمثابه يكون قابلاً للرؤيه للناظر الساكن في الأرض بالعين المجرّده بحيث يصدق عليه الهلال.

نعم، لا موضوعيه لرؤيه الشخص بنفسه؛ إذ قد لا تتحقق الرؤيه، لعدم ممارسه الاستهلال وقت الرؤيه أو لوجود غيم و نحو ذلك في السماء أو لكونه أعمى أو يحدث له مانع آخر؛ و حيشد لو لم يكن الشخص قد رأى الهلال مباشره ولكن شهدت بيته الشرعيه التي ليست متهمه أو شهد جمع كثير برؤيتهم له بالعين المجرّده على نحو التواتر أو الشياع المفيد للعلم أو الاطمئنان، فيثبت الهلال، بل قد مر سابقاً أنه لو ثبتت رؤيه الهلال في البلاد الشرقية، و حدث مانع كالغيم والأبخره و نحوهما عن رؤيته في البلاد الغربية - وإن كان بينهما مسافه كثيرة - يثبت الهلال في المساكن الغربية، إذ كما ذكرنا سابقاً أن الرؤيه في المساكن الشرقيه دليل قابليه الرؤيه في المساكن الغربية بطريق أولى، و ذلك لأنّ غروب الشمس في المساكن الشرقيه كان قبل غروبها في المساكن الغربية.

فالملائك والمقاييس في الثبوت هو العلم بإمكان الرؤيه من الأرض لو لا الموانع الطارئه لا الرؤيه بنفسها.

و على هذا فتحن أيضاً نقول إنّ الرؤيه هنا طريق، ولكن هى طريق إلى العلم بخروج القمر عن تحت الشعاع وعن المحاق بمقدار يتمكّن الناظر في الأرض أن يشاهده بالعين الاعتياديّه المجرّده من دون استخدام الأدوات الصناعيّه المكّبره، لا أن تكون طريقة إلى صرف العلم بخروجه عن تحت الشعاع من دون

إمكان رؤيته في مساكن الأرض، كل ذلك لما يستفاد من الروايات السابقة، حيث إن المخاطب فيها في تلك الظروف والشروط التي لم توجد تلك الأدوات، هو الناس، عوامهم و خواصهم، ولا يبني الأمور العرفية على المدافة و الحسابات الرياضية أو الفلكية، وفي الحقيقة كانت

الأفق أو الآفاق، ص: ٨٠

الروايات بقصد أن تبين للناس أنّ موضوع صومهم و فطّرهم و حجّهم كان في متناول أيديهم من دون أيّ مئونه و مشقة، بل يكفي لهم النظر إلى السماء، فإذا رأوه فيثبت الحكم. وهذا في الحقيقة تسهيل لتناول الشهور و إحرازها في الأحكام المترتبة عليها في حق جميع الناس، حاضرهم و مسافرهم، في البر أو البحر أو قاطن على قلّه جبل أو بطن واد، بل المستفاد من بعض الروايات أن الرؤيه ليست أن يقوم عشره فينظروا فيقول واحد هو ذا، و ينظر تسعه فلا يرون، بل لا بد أن يكون بنحو لو رآه واحد رآه عشره ألف «١».

و بالجمله أن الرؤيه و إن كانت على نحو الطريقه، إلّا أنّ ذا الطريق هو الهلال البالغ إلى مرتبه قابله للرؤيه بالعين المجرّده، لا مجرد الخروج عن المحقق من دون قابلية للرؤيه من سطح الأرض.

أجل، لا بأس باستخدام تلك المعدّات المكّبره لتعيين محل الهلال في السماء ثم رؤيته بالعين المجرّده.

تم بعون الله تعالى تحرير محاضرات سماحة الأستاذ آيه الله العظمى المنتظرى دام عزّه في مجلس درسه في طوال ليالي شهر رمضان المبارك سنـه ١٤٢٥ هـ حول مسألـه رؤـيـه الـهـلـالـ وـ اـخـتـلـافـ الـآـفـاقـ فـيـهـاـ، وـ قدـ حـقـقـهـ وـ حـرـرـهـ تـلـمـيـذـهـ الـأـقـلـ نـاصـرـ مـكـارـيـانـ فـيـ جـوـارـ كـرـيمـهـ أـهـلـ الـبـيـتـ عـلـيـهـمـ السـلـامـ فـيـ بـلـدـهـ قـمـ، وـ كـانـ الفـرـاغـ

منه في العشر الأولى من شهر رجب المرجّب سنة ١٤٢٦ هـ ق.

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللّٰهُ عَلٰى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.

(١) - وسائل الشيعه، الباب ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان، ح ١١، ج ١٠، ص ٢٩٠.

الأفق أو الآفاق، ص: ٨١

فهرس أهم مصادر التحقيق

القرآن الكريم «أ» - «إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان»؛ أبو منصور جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدى المعروف بالعلامة الحلى (٦٤٨-٧٢٦ هـ ق)، تحقيق فارس الحسون، الطبعه الأولى، مجلدان، قم، مؤسسه النشر الإسلامي، ١٤١٠ هـ ق.

٢ - «الاستبصار فيما اختلف من الأخبار»؛ أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي وشيخ الطائفه (٣٨٥-٤٦٠ هـ ق)، تحقيق السيد حسن الخرسان، الطبعه الثالثه، ٤ مجلدات، بيروت، دار الأضواء، ١٤٠٦ هـ ق.

٣ - «إباح الشيعه بمصابح الشريعه»؛ قطب الدين البيهقي الكيدري (من أعلام القرن السادس) تحقيق إبراهيم البهادرى، الطبعه الأولى، قم، مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام، ١٤١٦ هـ ق.

٤ - «إيضاح الفوائد في شرح القواعد»؛ محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلى المعروف بفخر المحققين (٦٨٢-٧٧١ هـ ق)، الطبعه الأولى، ٤ مجلدات، قم، مؤسسه إسماعيليان، ١٣٨٩ هـ ق.

«ب» ٥ - «بحار الأنوار الجامعه لدرر أخبار الأنتم الأطهار»؛ محمد باقر بن محمد تقى المجلسى (١٠٣٧-١١١١ هـ ق)، الطبعه الثانية، ١١٠ مجلدات، بيروت، مؤسسه الوفاء، ١٤٠٣ هـ ق.

٦ - « بدايه المجتهد و نهايه المقتصد»؛ أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي (٥٢٠-٥٩٥ هـ ق أو ٥٩٧ هـ ق)، مجلدان، تحقيق خالد العطار، نشر دار الفكر، ١٤١٥ هـ ق.

الأفق أو الآفاق، ص: ٨٢

٧ - «البيان في تفسير القرآن»؛ السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٣١٧-١٤١٣ هـ ق) أنوار الهدى، المطبعه

- «ت» - «تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية»؛ أبو منصور جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدى المعروف بالعلامة الحلى (٦٤٨-٧٢٦هـ ق)،طبع الجديد، ٥ مجلدات، تحقيق إبراهيم البهادرى، الطبعه الأولى، قم، مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام، ١٤٢٢هـ ق.
- ٩ - «تحرير الوسيله»؛ السيد روح الله الموسوى الخمينى المعروف بالإمام الخمينى (١٣٢٠-١٤٠٩هـ ق)، مجلدان، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ١٣٩٠هـ ق.
- ١٠ - «التحفة الستيه فى شرح النخبه المحسنيه»؛ سيد عبد الله بن نعمه الله الجزائري (المتوفى ١٠٩١هـ ق)، نسخه خطيه، كتبه عبد الله نور الدين بن نعمت الله، مكتبه الآستانه الرضويه.
- ١١ - «تذكرة الفقهاء»؛ العلامه أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الحلى (٦٤٨-٧٥٦هـ ق) تحقيق مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث،طبعه الأولى، طبع إلى الآن ١٤ مجلدا، قم، ١٤١٩هـ ق.
- ١٢ - «تلخيص المرام فى معرفه الأحكام»؛ العلامه الحلى، تحقيق هادى القبيسى، الطبعه الأولى، مجلد واحد قم، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٢١هـ ق.
- ١٣ - «تهذيب الأحكام»؛ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي المعروف بالشيخ الطوسي وشيخ الطائفة (٣٨٥-٤٦٠هـ ق)، تصحیح وتعليق السيد حسن الموسوى الخرسان،طبعه الثانية، ١٠ مجلدات، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٤١٧هـ ق.
- ١٤ - «جامع الروايات»؛ محمد بن علي الأردبيلي (قد فرغ من تصنيفه سنة ١١٠٠هـ ق) مجلدان، قم، مكتبه آيه الله المرعشى النجفي، ١٤٠٣هـ ق.
- ١٥ - «الجامع للشرع»؛ يحيى بن سعيد الحلى الهمذلي (٦٠١-٦٩٠هـ ق)،طبعه الأولى، قم، مؤسسه سيد الشهداء، ١٤٠٥هـ ق.
- الأفق أو الآفاق، ص: ٨٣
- ١٦ - «جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام»؛ محمد حسن بن باقر النجفى المعروف بصاحب الجواهر (المتوفى ١٢٦٦)

هـ ق)، الطبعه الثانيه، ٤٣ مجلداً، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٥ هـ ق.

«ح» ١٧- «الجبل المتن»؛ الشیخ بهاء الدین محمد بن الحسین بن عبد الصمد الحارثی العاملی (المتوفی ١٠٣١ هـ ق)، مجلد واحد، الطبعه الحجریه، المطبعه مهر، قم، نشر مکتبه بصیرتی، ١٣٩٨ هـ ق.

١٨- «الحدائق الناظره فی أحكام العترة الطاھرہ»؛ یوسف بن أحمد البحراني (١١٠٧-١١٨٦ هـ ق)، ٢٧ مجلداً، قم، مؤسسه النشر الإسلامي، ١٤٠٥ هـ ق.

«د» ١٩- «الدروس الشرعیه فی فقه الإمامیه»؛ شمس الدین محمد بن مکی العاملی المعروف بالشهید الأول (٧٣٤-٧٨٦ هـ ق)، ٣ مجلدات، قم، مؤسسه النشر الإسلامي.

«ذ» ٢٠- «ذخیره المعاد»؛ المحقق محمد باقر بن محمد مؤمن السبزواری (المتوفی ١٠٩٠)، ٣ مجلدات، الطبعه الحجریه، نشر مؤسسه آل البيت عليهم السلام.

«ر» ٢١- «رجال الطوسي»؛ أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي و شیخ الطائفة (٣٨٥-٤٦٠ هـ ق) تحقیق السيد محمد صادق آل بحر العلوم، الطبعه الأولى، قم، منشورات الرضی، ١٣٨١ هـ ق.

٢٢- «رجال النجاشی»؛ أبو العباس أحمد بن على المعروف بالنجاشی (٣٧٢-٤٥٠ هـ ق)، تحقیق السيد موسی الشیری الزنجانی، الطبعه الرابعة، قم، مؤسسه النشر الإسلامي، ١٤١٣ هـ ق.

٢٣- «رسائل النسع»؛ أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن المعروف بالمحقق

الأفق أو الأفاق، ص: ٨٤

الحلّی (المتوفی ٦٧٦ هـ ق)، مجلد واحد، تحقیق رضا استادی، الطبعه الأولى، قم، مکتبه آیه الله المرعشی، ١٤١٣ هـ ق.

٢٤- «رسائل المرتضی»؛ الشریف السيد المرتضی (المتوفی ٤٣٦ هـ ق)، ٤ مجلدات، تحقیق السيد مهدی الرجائي، مطبعه سید الشهداء، نشر دار القرآن، ١٤٠٥ هـ ق.

«س» ٢٥- «سنن أبي داود»؛ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانی الأزدي (٢٠٢-٢٧٥ هـ ق)، تحقیق محمد محبی الدین عبد الحمید،

٤ أجزاء في مجلدين، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٨ هـ ق.

٢٦- «السنن الكبرى»؛ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (المتوفى ٤٥٨ هـ ق) وفي ذيله الجوهر النقى، الطبعه الأولى، ١٠ مجلدات، بيروت، دار المعرفه، ١٣٥٤ هـ ق.

٢٧- «شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام»؛ أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن المعروف بالمحقق الحلّي (المتوفى ٦٧٦ هـ ق)، تحقيق عبد الحسين محمد على بقال، الطبعه الثانية، ٤ أجزاء في مجلدين، قم، مؤسسه إسماعيليان، ١٤٠٨ هـ ق.

٢٨- «الشرح الكبير»؛ لأبي البركات أحمد الدردير (المتوفى ١٢٠١ هـ ق)، ٤ مجلدات، بيروت، نشر دار إحياء الكتب العربية.

٢٩- «العروة الوثقى فيما تعمّ به البلوى»؛ السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدي (المتوفى ١٣٣٧ هـ ق) مع تعليقات عده من الفقهاء العظام، الطبعه الأولى؛ ٥ مجلدات، قم، مؤسسه النشر الإسلامي، ١٤٢٠ هـ ق.

٣٠- «غاية المراد في شرح نكت الإرشاد»؛ أبو عبد الله شمس الدين محمد بن مكى

الأفق أو الأفق، ص: ٨٥

العاملى المعروف بالشهيد الثاني (٧٢٤-٧٨٦ هـ ق)، ويليه «حاشية الإرشاد» للشهيد الثاني، الطبعه الأولى، ٤ مجلدات، قم، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٧ هـ ق.

٣١- «غذائم الأيام في مسائل الحلال والحرام»؛ الميرزا أبو القاسم القمي (المتوفى ١٢٢١ هـ ق)، تحقيق عباس تبريزيان، الطبعه الأولى، ٥ مجلدات، نشر مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤١٧ هـ ق.

٣٢- «الفتاوى الواضحة وفقاً لمذهب أهل البيت عليهم السلام»؛ الشهيد محمد باقر الصدر، الطبعه السابعة، مجلدان، بيروت، لبنان، نشر دار التعارف للمطبوعات، ١١٤٠ هـ ق.

٣٣- «الفقه الإسلامي و أدلة»؛ وهب الزحيلي، الطبعه الثالثة، ٨ مجلدات، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٩ هـ ق.

٣٤- «فقه الصادق»؛ السيد محمد صادق الحسيني

الروحانى، ٢٦ مجلداً، الطبعه الثالثه، قم، نشر مؤسسه دار الكتاب، ١٤١٢ هـ ق.

٣٥- «الفقه على المذاهب الأربعه»؛ عبد الرحمن الجزيري، الطبعه السابعة، ٥ مجلدات، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦ هـ ق.

٣٦- «فوائد القواعد»؛ زين الدين بن على العاملى المعروف بالشهيد الثاني (٩١١-٩٦٥ هـ ق)، تحقيق السيد أبو الحسن المطلي، الطبعه الأولى، مجلد واحد، قم، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي.

٣٧- «قواعد الأحكام»؛ أبو منصور جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدى المعروف بالعلامة الحلى (٦٤٨-٧٢٦ هـ ق)، الطبعه الأولى، ٣ مجلدات، قم، مؤسسه النشر الإسلامي، ١٤١٩ هـ ق.

٣٨- «الكافى»؛ أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (المتوفى ٣٢٨ هـ ق)، تصحیح و تعلیق على أکبر الغفاری، الطبعه الثانية، ٨ مجلدات، طهران دار الكتب الإسلامية، ١٣٩١ هـ ق.

الأفق أو الآفاق، ص: ٨٦

٣٩- «كتاب الصوم»؛ الشيخ مرتضى الأنصاري (المتوفى ١٢٨١ هـ ق) الطبعه الأولى، قم، المطبعه باقرى، ١٤١٣ هـ ق.

٤٠- «كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة العزاء»؛ الشيخ جعفر كاشف الغطاء، تحقيق مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعه الأولى، ٤ مجلدات، قم، ١٤٢٢ هـ ق.

٤١- «كيفيه الأحكام»؛ المحقق محمد باقر بن محمد مؤمن السبزوارى (المتوفى ١٠٩٠)، مجلد واحد، الطبعه الحجريه، المطبعه مهر - قم، نشر مدرسه صدر اصفهان.

٤٢- «المبسوط في فقه الإمامية»؛ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي المعروف بالشيخ الطوسي و شيخ الطائفه (٣٨٥-٤٦٠ هـ ق)، تصحیح و تعلیق السيد محمد باقر البهودی، ٨ مجلدات، طهران، المكتبه المرتضويه لإحياء الآثار الجعفريه، ١٣٥١ هـ ش.

٤٣- «مجمع البيان في تفسير القرآن»؛ أبو على الفضل بن الحسن الطبرسى (المتوفى ٥٤٨ هـ ق)، تصحیح السيد هاشم الرسولى الملحتى و السيد فضل الله الطباطبائى الزيدي، ١٠ أجزاء

فى ٥ مجلّدات، طهران، شركه المعارف الإسلامية، ١٣٧٩ هـ ق.

٤٤- «مجمع الفائده و البرهان فى شرح إرشاد الأذهان»؛ أحمد بن محمد الأردبيلي المعروف بالمقدس الأردبيلي (المتوفى ٩٩٣ هـ ق)، تحقيق مجتبى العراقي و على پناه الاشتهرادى و حسين اليزدي الأصفهانى، الطبعه الأولى، ١٤ مجلدا، قم، مؤسسه النشر الإسلامي، ١٤١٦ هـ ق.

٤٥- «المجموع شرح المهدّب»؛ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووى (٦٣١-٦٧٦ هـ ق) تحقيق محمد نجيب المطيعى، الطبعه الأولى، ٢٥ مجلدا، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربى، ١٤٢٢ هـ ق.

٤٦- «مدارك الأحكام»؛ السيد محمد بن السيد على الموسوى العاملى المعروف بصاحب المدارك (المتوفى ١٠٠٩ هـ ق)، الطبعه الأولى، ٨ مجلّدات، مؤسسه آل البيت:

لإحياء التراث - ١٤١٠ هـ ق.

٤٧- «مسالك الأفهام إلى تقييح شرائع الإسلام»؛ زين الدين بن علي العاملى المعروف بالشهيد الثانى (٩١١-٩٦٥ هـ ق)، الطبعه الأولى، ١٥ مجلدا، قم، مؤسسه المعارف الإسلامية، ١٤١٣ هـ ق.

الأفق أو الآفاق، ص: ٨٧

٤٨- «مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل»؛ الميرزا حسين النورى الطبرسى (المتوفى ١٣٢٠ هـ ق) الطبعه الأولى، ١٨ مجلدا، قم، مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤٠٧ هـ ق.

٤٩- «مستمسك العروه الوثقى»؛ السيد محسن الطباطبائى الحكيم (١٣٠٦ - ١٣٩٠ هـ ق)، ١٤ مجلدا، بيروت، دار إحياء التراث العربى.

٥٠- «مستند الشيعه فى أحكام الشريعة»؛ أحمد بن محمد مهدي النراقي (المتوفى ١٢٤٥ هـ ق)، الطبعه الأولى، طبع إلى الآن ١٩ مجلدا، قم، مؤسسه آل البيت: لإحياء التراث، ١٤١٥ هـ ق.

٥١- «مستند العروه الوثقى، كتاب الصوم»؛ محاضرات السيد أبو القاسم الموسوى الخوئى، تقرير الشيخ مرتضى البروجردى، مجلدان.

٥٢- «مشارق الشموس»؛ المحقق حسين بن جمال الدين محمد الخوانسارى (المتوفى ١٠٩٩)، مجلدان، نشر مؤسسه آل البيت عليهم السلام.

-٥٣- «معجم

رجال الحديث و تفصيل طبقات الرواية؛ السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٣١٧ - ١٤١٣ هـ ق)، الطبعه الثالثه، ٢٣ مجلدا، بيروت، مدينه العلم، ١٤٠٣ هـ ق.

٥٤- «المعجم الوسيط»؛ إبراهيم مصطفى و أحمد حسن الزيات و حامد عبد القادر و محمد على النجاري، استانبول، تركيه، دار الدعوه، مؤسسه ثقافيه.

٥٥- «المغني»؛ عبد الله بن أحمد بن محمد المعروف بابن قدامه (المتوفى ٦٢٠ هـ ق) و في ذيله «الشرح الكبير» لعبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن قدامه المقدسي (المتوفى ٦٨٢ هـ ق)، ١٢ مجلدا مع مجلدين بعنوان المعجم، بيروت: دار الكتب العلميه.

٥٦- «معنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج»؛ محمد الخطيب الشربيني (المتوفى ٩٧٧ هـ ق)، و هو شرح «منهاج الطالبين» لأبي زكريا بن شرف النووي، ٤ مجلدات، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٧ هـ ق.

٥٧- «مفاتيح الشرائع»؛ محمد محسن الفيض الكاشاني (المتوفى ١٠٩١ هـ ق)، تحقيق السيد مهدى الرجائي، ٣ مجلدات، قم، مجمع الذخائر الإسلامية، ١٤٠١ هـ ق.

٥٨- «ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار»؛ محمد باقر بن محمد تقى المجلسى (١٠٣٧ - ١١١١ هـ ق)، تحقيق السيد مهدى الرجائي، ١٦ مجلدا، قم، مكتبه آيه الله المرعشى، ١٤٠٦ هـ ق.

الأفق أو الأفاق، ص: ٨٨

٥٩- «من لا يحضره الفقيه»؛ أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (المتوفى ٣٨١ هـ ق)، تحقيق و تعليق السيد حسن الموسوى الخراسان، الطبعه الخامسه، ٤ مجلدات، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٠ هـ ق.

٦٠- «المهذب»؛ عبد العزيز بن البزاج الطرابلسى المعروف بالقاضى ابن البزاج (٤٠٠ - ٤٨١ هـ ق)، مجلدان، قم، مؤسسه النشر الإسلامي، ١٤٠٦ هـ ق.

٦١- «متهى المطلب»؛ «كتاب متهى المطلب»؛ جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن على

المطهّر الحلى المشتهر بالعلامة الحلى (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ) الطبع الجديد، تحقيق قسم الفقه فى مجمع البحوث الإسلامية،
الطبعه الأولى، طبع إلى الآن ١٠ مجلّدات؛ مشهد؛ مؤسسه الطبع التابعه للاستانه الرضويه المقدّسه؛ ١٤٢٤ هـ.

٦٢- «منهاج الصالحين»؛ السيد أبو القاسم الموسوى الخوئي (١٣١٧ - ١٤١٣ هـ) الطبعه الثامنه و العشرون، مجلّدان، قم، نشر
مدينه العلم ١٤١٠ هـ.

٦٣- «الموسوعه الفقهيه الميسّره»؛ الشيخ محمد على الأنصاري، ٣ مجلّدات، قم، نشر مجمع الفكر الإسلامي، ١٤١٥ هـ.

٦٤- «وسائل الشيعه»؛ «تفصيل وسائل الشيعه إلى تحصيل مسائل الشريعة»؛ محمد بن الحسن الحر العاملى (١٠٣٣ - ١١٠٤ هـ)
ق)؛ الطبعه الأولى: ٣٠ مجلّدا، قم، مؤسسه آل البيت عليهما السلام لإحياء التراث، ١٤٠٩ هـ.

٦٥- «الوسيله إلى نيل الفضيله»؛ أبو جعفر محمد بن على بن حمزه الطوسي المعروف بابن حمزه (من أعلام القرن ٦ هـ)،
تحقيق محمد الحسّون، الطبعه الأولى، قم، مكتبه آيه الله المرعشى، ١٤٠٨ هـ.

٦٦- «الوافى»؛ «كتاب الوافى»؛ محمد محسن الكاشاني المعروف بالفيض الكاشاني (١٠٠٧ - ١٠٩١ هـ)، الطبعه الأولى،
٢٤ مجلّدا، أصفهان، مكتبه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ١٤٠٦ هـ.

نجف آبادی، حسين على منتظری، الأفق أو الآفاق، در یک جلد، قم - ایران، اول، هـ

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الرمر: ٩

المقدمة:

تأسيس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجري في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوارات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى توفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحثية البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحواسيب واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازيت العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المتراطبة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحث للمصادر والمعلومات

اللتزام بذكر المصادر والماخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملازم والدوريات
إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكانية الدينية والسياحية
إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنت بعنوان : www.ghaemyeh.com
إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الاطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والرد عليها
تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث kiosk، ويب كيوسك Bluetooth، الرسالة القصيرة (SMS)
إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس
إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقاتها في أنواع من الlaptop والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛
JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقديم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والإنجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهید محمد حسن التوکلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب في طهران ۰۲۱ - ۸۸۳۱۸۷۲۲

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹ - ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹ شؤون المستخدمين



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

وللإيصال من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٠٩

